















٥٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي آتينا بآداب المناظرة تأديبا وخصصنا باستدلال ذاته  
وصفاته تخصيصا وارسل علينا رسولا شاهدا ومبشرا ونذيرا فهدانا  
صراطا مستقيما وكان ذلك فوزا عظيما اللهم صل على نبيك الذي اكرمته  
بعارضته افحاما غريبا وابطل اسانيد المعاندين وتقصهم نقضا عجيبا  
وعلى من اعانته وقررت بنيانه بقريرا وسلم عليه وعليهم تسليما كثيرا  
وبعد فيقول المفتقر الى الغنى السيد محمد الكفوي لما كانت الرسالة الحسنة  
مع شرحها احسن ما صنفت في فنها اذ هي مع من ترجمها وقلد نجمها الايقان  
صغيرة ولا كبيرة الا احصيتها وتبلغ في تحقيق المقصود اقصاها وقد  
بين الطلبة وشاعت في الامصار وظهرت ظهور الشمس في نصف النهار  
حتى تصلى جمع كثير من العلماء الاعلام وجم غفير من الفضلاء الكرام الى مطالعتها  
وتحصيل ما فيها فدخلوا عليها من كل باب ليرفعوا عن وجوه خرائد  
برقع نقاب فارصفوا مخازم البراعة وارصفوا مخاطم البراعة الا انهم لم ينالوا  
على المشارع دليلا ولم يتهادوا الى الموارد سبيلا فرقت من ايدي الزمان  
نبذا من الاوقات يصلح مرفعا الى المهمات فاردت تحرير حاشية كاشفة عن غشية  
مشتتة على فرائد فوائد نطقت بها كتب القديمين ومحتوية على زوائد عوائل  
خلت عنها ذر الاولين مما نسخ لقوة طبيعة الجريحة وسمح بها جواد قريحتي  
الفرقة من تحقيق المقصود ودفع الردود فشرعت متوكلا على الله المعطي  
للسؤل ومعتصما بالكريم الموفق لطير السبل فلما استست بنياها وشيدت  
الكلنا







لا يصادفني

دفع لما يرد على استعمال كلمة يا ههنا في حق تعالى من انها موضوعة للنداء  
البعيد فقط فلا يصح استعمالها في حق تعالى فانه تعالى اقرب من جبل  
الوريد ووجه الدفع لا أقول يمكن ان يقرر الورد ودان كلمة يا موضوعة  
لنداء البعيد في بعض المذاهب فلا يصح استعمالها في حق تعالى على ذلك  
المذهب في لا يدق بحديث الاشتراك فانه مذهب اخر بل يحتاج الى  
توجيه العلامة بانها وان كانت موضوعة للبعيد <sup>لانها</sup> الاستعملت في القريب  
لاستقصاء الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو وقيل يمكن ان  
يقرر الورد وبانه لم اختار كلمة يا المشتركة بين الاحوال الثلاث ولم  
يخترها هو المحصور بالقريب والمقام يقتضيه وان يدفع بانه اختيار  
لايها ما ذلك الاستقصاء وحديث الاشتراك لا يدفعه ويمكن حل  
كلام العلامة على هذا بالعناية تدبر اقول حاصل الورد والاستقرار  
عن نكتته اختيار اللفظ المشترك مع وجود غيره وحاصل الدفع بيان  
تلك النكتة وهما على قانون التوجيه كما يشير اليه الشارح في آخر الكتاب  
فلا يرد ما قد يقال انه ان اراد بقوله والمقام يقتضيه ان المقام يقتضي  
ما هو المحصور بالقرب فمنع وان اراد انه يقتضي القريب فلم  
كنه لا يفيد لان الاشتراك لا ينافي ارادة القريب على هذا التقرير  
كون الاعتراض المذكور من قبيل تعيين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه  
في لا يحتاج الى توجيه العلامة ايضا قوله فلا يحتاج الى توجيه العلامة  
ظاهر هذه العبارة يشترط ان توجيه العلامة تكلف وتعلل ولا سيما  
ان الداعي ربما يقول في دعائه قريبا غير بعيد ويامن هو اقرب الينامن  
جبل الوريد فلا يحس فيه الاعتبار المذكور وايضا مجرد الاستقصاء  
بالاقتضاء والاشتباه بالقرينة والقانون  
قال لست في العلامات  
التي اعتمدتها في  
هذا القانون  
منها ما كان  
موضوعا للقانون  
ومنها ما كان  
موضوعا للقانون  
ومنها ما كان  
موضوعا للقانون  
ومنها ما كان  
موضوعا للقانون

والاستبعاد قد قيل  
وتقدس الله الان يقال نزل بعد الدرجة والرتبة منزلة البعد المكاني اجزاء  
للاهور العقلية مجرى الامور المحسوسة فاستعمل فيه ما وضع للبعد المكاني  
والعرض اما تحقيق المنادى او تعظيم المنادى فان قلت فعلى تقدير الاشتراك  
ايضا يحتاج الى هذا التكلف قلت الظاهر ان المراد بالاشتراك هو المعنوي  
وان يات موضوعه لطلب الاقبال مطلقا كما مر به العلامة في شرح التلخيص  
فلا يحتاج الى قول المراد بها غاية معناها اشارة الى جواب سؤال  
يرد على المقدمة الضمنية المنفردة من استعمال حرف النداء في حقه تعالى و  
هي ان النداء في حقه تعالى جائز حاصل السؤال ان النداء في حقه تعالى غير جائز  
لانه طلب الاقبال اما بالقلب او بالوجه وهو محال في حقه تعالى وحاصل الجواب  
ان النداء ههنا ليس على حقيقته بل المراد غاية معناها وهي الاجابة وهي جائزة  
في حقه تعالى وفيه انه لو اريد بالاجابة انما ماسئل فهو لا يستفاد من النداء  
مع انه قد يكون المقصود بالنداء هذا ويمكن الجواب عن اصل السؤال  
بان الاقبال في تعريف النداء اعم من الحقيقي والحكمي بتنزيل ما لا صلاحية له  
للاقبال كالتسما واجبال منزلة من له صلاحية كما مر به في شرح الكافية  
وطلب الاقبال الحكمي بالتنزيل المذكور للاعتبار من الاعتبارات المناسبة  
جائز في حقه تعالى فان قلت القول بتنزيله تعالى منزلة من له صلاحية  
النداء ترك ادب قلنا القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل  
بعد ما ثبت في الشرع على انه فرق بين القول الصريح والمعنى هذا و  
يحتمل ان يكون المراد ههنا ايضا دفعا للورد السابق كما يظهر  
بالأمل الصادق قوله خلق القدرة اي القدرة التامة المقارنة



عنه

نعم نعم  
وغيره

التزجيم

له ان ليس فيه نفع فلا يصح التعميم لانما يقول المراد معرفة الوظائف لا نفسها  
كما سبققت اليه الاشارة منا ولا يخفى ان في معرفة غير الموصوثة ايضا نفع كما احتراز

عن غير الوجهة ههنا محل نظر قوله واضافتها الى البحث سببها بان يكون

المواد بالبحث وطبيعة العقل الأول المتروكة وبأن يكون العقل الأول  
السائل والعقل فإيه الأول سبب للثاني كما لا يخفى فيكون من قبيل إضافة

المسبب الى السبب وبمجهور تحتين جوار وانكسرهما من السبب الى السبب  
الى المسبب ايضا ولم يبينوا ان الله بالوظائف والبحث ما اذا فقد يقال  
في قوله تعالى ان الله لا يهدي القوم الظالمين

في التوجيه ان الوظائف سبب خارجي بحيث وهو سبب دسسي لها  
ويقال هو سبب لها اولاً وهي له ثانياً والظاهر انهم حملوا المراد منها

على معنى واحد فتأمل حق التأمل قول وهو ان يكون الاصل في سببه  
دون ان يكون بمعنى في اوتيانية او احتمال كون المواد بالوظائف اعم من

اوكل واحد منهما ان يشاء يخرج ونفى الا امران السببية حقيقة  
في نفس الامر دون الظرفية والبيانية او للمقام فانه يبحث في المقام عن الموجهة

وغير الوجهة قوله في التعديرات متعلق بالتوفيق أو حال عن مقعده  
أو عن الوظائف أو عن صفة البحث ويجوز تعلقه بنفس البحث والوظائف

فتأمل قوله والدليل والقدمات المراد بالمقدمة ههنا أما ما جئت  
جزء قياس فالمراد بتحرير الدليل تحرير شروطه وبتحرير القدمات

تحرير اجزائه او ما يتوقف عليه الدلائل فالمراد بالتحريرين بالعقل وقد

أو غير موجهة باعتبار الاتباع والاختصاص



فيلسوف

التمييز والثاني التيسير وما يكل واحد من الثلاثة على سبيل التنازع وقد يقال

في ادعاء الدندوي  
 قوله هذا لما اراه اقول ان قول هذا لما اراه  
 اي هذا مشيرا وما بال اشارة لما اراه التاكيد  
 الغرض من هذا الكلام وضع ما يمكن ان يتوهم من ان هذا  
 القول نفهم من القول الثاني والمفهوم مستدرك من كلامه  
 والقول الثاني وهو القوة والماضي  
 والاضحية والسبب  
 والثاني والجميع

[illegible]



أحد الوجهين أن التمييز ومعرفته الوظائف نعمة من نعم الله تعالى والنعمة  
سبب للشكر والتأليف من أنواعه والثاني أنهما علمان والعلم سبب للعمل  
والتأليف من أصنافه فتأمل قوله على الوجهين بصيغة التثنية للجمع فاقطع  
الوجهين موجه تأليف الأول وتدوينه والثاني موجه تأليف هذا الكتاب  
فتوجه على الوجه المستطاب قوله والمراد من التديينات الدلائل الواردة  
على الدلائل الواردة على الدلائل أي إيرادها إذا كان التديينات في معناها أو  
نفس الدلائل الواردة على أن تكون بمعنى المدققات اسم فاعل ولا يجوز أن يكون  
بمعنى لم يفعل أو المدقق اسم مفعول هو الدلائل الواردة عليها الدلائل الواردة  
على الدلائل قوله على الدلائل ومقدما لها أعترض عليه بأن الظاهر ترك الدلائل  
وقيل في جوابه صرح الدلائل بتبيينها على أن الدلائل الواردة على المقدمات  
بأسرها دلائل مودة على نفس الدلائل وقد يقال في الجواب أيضا أن الدلائل  
الموردة على الدلائل هي الموردة على صحة الدلائل والصحة ليست من المقدمات  
لكن الكل خلاف الظاهر في المرتبة الثانية متعلق بالدلائل بالإيراد والمراد  
بها ما عدا المرتبة الأولى كما في قولهم المعقولات الثانية والتوابع كل ثان  
فيشمل ما في المرتبة الثالثة والرابعة وغيرهما قوله دعاء بطلب الرحمة  
إشارة إلى جواب سؤال وهو أن حقيقة الصلوة وهي الدعاء لا يتصور  
من الموفق والميسر اللطيف فكيف يصح طلبه منه فأجاب بأن الصلوة  
ههنا ليست على حقيقتها بل هي بمعنى الرحمة مراد بها الانعام باعتبار  
الغاية وقال بعضهم هي على حقيقتها ومعنى صلوة تعالى عليه السلام  
دعاؤه لذاته لا يصلح أن يخبر اليه عليه السلام تأمل وقال بعضهم هي شدة  
بين الرحمة من الله تعالى والدعاء من العباد والاستغفار من الملائكة

ويكفي أن يقال إن الدلائل الواردة على الدلائل  
هي الموردة على مقدمات الدلائل وقوله  
وقد يقال في الجواب أيضا أن الدلائل

لا الدلائل

والدلائل الواردة على المقدمات  
هي المقدمات

وبه يشعر كلام القاموس فلا محال قوله باعتبار إشارته إلى جواب سؤال مشهور  
وهو أن النبي عليه السلام معصوم ومغفور له فكيف يدعى له بطلب الرحمة وحاصل  
الجواب أن الدعاء بهالة عليه السلام دعاء للبرايا المذنبية فبهذا الاعتبار يصبح الدعاء  
بهالة عليه السلام وقد أجيب بأنه باعتبار رجوعه إلى المصلي كما نطق به قوله نعم  
من صلى على من فقد صلى الله عليه عشرون مرة وبأنه باعتبار زيادة الدرجة  
لأباعتبار الذنوب فإن الدرجات غير متناهية فليتأمل قوله لأنه عليه السلام  
رحمة للعالمين وفي استلزام هذا الدليل المطلوب نظرا لما يخفى قوله باعتبار الغاية  
أما متعلق بالرضا أي باعتبار إرادته غاية للصلوة قيل فيه نظرا لأن الرضا ليس غاية  
لها بل هي غاية للرحمة ويحتمل أن يكون المراد أن غاية للرحمة التي هي غاية للصلوة  
وقد يقال في كون الرضا غاية للرحمة نظرا إلى الأمر بالعكس لأن إراد الرضا الرضا  
الحاصل وأما متعلق به وبالرحمة على التنازع أن الرحمة أيضا غاية للصلوة قوله  
ادعاء بأن من اتصف بالخير لا يخفى رحمة هذه العبارة الصحيحة ادعاء بظهور أن  
اتصف بهذه الصفات ليس إلا هو النبي عليه السلام وأعترض عليه بأن الدعاء  
يستعمل في غير الواقع وههنا كذلك وأجيب بأنه يقال لكل من المرسلين أنه يصح  
الشريعة الغراء بناء على أن يكون المراد بها الشريعة المطلقة فأرادة محمد  
ههنا ادعاء بأن الخ وقد يقال أنه قد يستعمل في ما هو الواقع أيضا قوله أو التعظيم  
ويجوز أن يكون عدم التصريح باسمه العلمي لقصد إيراد الموصولية لتلك النسبة  
للقام فإيقال أن القضية لمنه تخلو فقط للتأيد عليه السؤال بأن الدعاء  
صحيح والتعظيم مزج فلا عناده في جمعها فالأولى عطفه بالواو محل بحث فالحق أن عطفه  
بأول إشارة إلى تباعد التكتين فإن النكتة الأولى مأخوذة من الموصولية  
والثانية من عدم التصريح نفسه والتشويق عطف تفيير للتعظيم وهو

ط  
وسمى قال إنكارة الرضا مع ما يشهد  
به أن هذا القول مخالف لقوله عليه السلام  
إذا صلحتم على فقهكم أو على ما هذا شأنه  
فقد اتفقوا فاستدلوا به

فإنه ادعاء  
قوله



لفظا فيكونان لكتبة واحدة ويحتمل ان يكونا لكتبتين كما هو مقتضى السوق و  
الذوق وخيرية التأسيس من التأكيد بان يكون الشريف مبنيا للمفعول او يكون  
بمعنى الشرف الا ان اتي به رعاية للسمع او بان يكون التعظيم مبنيا للمفعول  
او بمعنى العظمة والعطف بالواو يكون للتنبية الى تقاربهما كما قال البعض لكن  
الظاهر انهما لكتبتان غير متقاربتين فان احدهما ج يكون وصفا للمتكلم والثانية  
وصفا للغير فالوجه ان العطف بالواو للاشارة الى عدم التنافي بينهما فليكن  
قوله في عبارة الصحيح من البراعة هي بغيره قيل هي باعتبار تصحيح النقل وباعتبار  
تصحيح المعنى مدعاه فانه اذا ورد دليل على مدعاه فقد صححه او باعتبار تصحيح  
السائل نقضه بالشاهد وقد يقال لا يصح ان تكون بالاعتبارين الاخيرين  
فان البراعة عبارة عن كون الابتداء مناسبا لما يذكره المقصود وهذا ان  
ليس كذلك الا ان يعبر بالذكر الفني قوله يصح التصحيحات وهو الصحيح  
الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى الى يوم القيامة ويقال انه اعجاز فصاحة  
القرآن وبلاغته واسلوب تركيبه مع ما قوله استنكافا لاستكبار اكمال الفاعل  
قوله وهو الظاهر في الظهور الاضافة الى الكبارين والتعلق بالا بطلان البراهين  
قوله وهو الظاهر في وجه الظهور فلهذا في المناقضة وفيه نوع  
من المصادرة وقد يحتمل ان وجهه هو التعلق بالا بطلان اذ هو مستعمل في ابطال  
السند في هذا الفن وفيه ايضا ان استعماله في ابطال السند لا يصلح وبها  
لما نحن بصددده وانما يصلح له استعماله في ابطال المناقضة لو تحقق كما لا يخفى و  
قال بعضهم الوجه كون المناقضة اسهل من غيرها وفيه نظر اذ السهولة لا تجوز  
الظهور في الدلالة نعم تقتضي الترجيح في الارادة واین هذا من ذلك ويقال  
وجه الظهور غلبة الاستعمال فيها وقوله يجوز ان يكون وجهه هو الاضافة الى  
الكبارين

الكبارين اذ الكبارية هي المناقضة على البداهيات قوله او المراد النوع المراد  
بالنوع ههنا هو المعنى الامم الشامل للمناقضة والنقض والعارض بقرينة  
المقابلة ثم انه لا يخفى معه نسبة المناقضة والنوع الى المتكبرين للحق في زمان النبي  
وان لم تكن هذه الاصطلاحات في ذلك الزمان لانه نسبة الشيء الى واذا تمها باللفظ  
لا تتوقف على وضع ذلك اللفظ لذلك الشوب عند حد ونه بل يكفي وضعه له  
عند التكلم وما نحن فيه من هذا القبيل اذ مناقشاتهم لا محالة اما في مقابلة المدعى  
او في مقابلة الدليل وايضا ما كان يدخل تحت مفهوم هذه الاصطلاحات قوله  
وهو الانسب للمقام قيل ان يكون التناقض من النقض لانه لا يلزم الا بطلان والمكابر  
باعتبار المعنى القريب اقول لفظ انه الضمير لكون المراد من النقاش النقض  
ويؤيد التاخير كما لا يخفى وقد يقال وجه الانسب ان المراد بالمكابرين ههنا  
هو المكابرون المعاندون العابدون للاصنام فتأمل ثم انه لامتناعات بين قوله  
السابق وهو اللفظ وقوله هذا وهو الانسب لانه الاول بالنظر الى اللفظ والثاني  
بالنظر الى المعنى والمقام قوله الصحيحة سعة التصحيحات والبراهين الموضحة  
عطف على التصحيحات الصحيحة وقوله والمعجزات الواضحة خبر مبتدأ وهو  
المراد بالحج الموضحة عطف عليه فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني او كلاهما  
ناظران الى كل منهما قوله اشاراته العلية لعل المراد بالا اشاراته العلية هي الاحكام  
الشريعة وبالا سائد السوية هي الادلة الشرعية الكتاب والسنة والاولى  
والاخرى او القواعد والاصول التي يبرهن عليها في علم اصول الفقه  
كما يصرح به وبالا قسم المستفادات من قوله باعلى التصحيحات هي الوجوه  
واحكامه والكراهية والندب والاباحة ويحتمل ان يكون المراد بها ما اختص به كل  
من الائمة المجتهدين من المسائل كما يقتضيه قوله فيما بعد وهو اشارة الى التفاضل بينهما

هذا هو الانسب للمقام  
فان النقض هو الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى الى يوم القيامة  
والنقض هو الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى الى يوم القيامة  
والنقض هو الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى الى يوم القيامة  
والنقض هو الذي لا يقبل النسخ والتبديل بل يبقى الى يوم القيامة



قوله من المذهب ان بيان الاشتقاق على ان يكون الكلام متبنا على المذهب للصور  
او تصور للمعنى فيجمل المذهبين قوله وعلى كلا التقديرين اشارة مبتدأ او اشارة  
المقدرا اما قوله عرفوا كما هو الظاهر ولا يخفى ما فيه الا ان يقال في الكلام مضاف  
محذوف اي على كلا التقديرين قوله عرفوا الى اشارة الى وصف الشايع الى ان  
قوله وعلى من فوا فيه ما فيه وفيه حذف ايضا اي اشارة الى صلوة الشايع  
واما قوله من عرفوا ~~لكنه~~ خلافا للاقول الى الشايع الاربعة العظام  
المراد اما اختلاف الاربعة كما يؤيده التوضيح او الائمة الاربعة فالوضيح للتوضيح  
والتعظيم بالبراءة عن المعصية حيث لم يأت الدعاء بالرحمة فانه يشتركون  
للتقصير مظنة كما نقل الفاضل روه خليفة عن صاحب الفتاوى الصوفية  
وعلى كلا التقديرين المراد بالائمة الاربعة الائمة اما اختلاف الائمة وتغيير التقدير  
والدعاء اما للتفنن او للغايرة وتغيير التسمي او لستند واحتاج الى الاستددام  
عند المغايرة فتأمل فيه بامع المفاخرة فان قلت مضمون الصلة نعم الاربعة  
وغيرها في الوجه للتخصيص قلت انما المطلق الى الكامل او الادعاء بعدم انصاف  
الغريبة كما فيما سبق قوله وايضا فيه براءة الاستعمال لظواهر المراد وان قوله  
عرفوا على كلا التقديرين براءة الاستعمال اما على الثاني فظاهر اذ يبحث في هذه الرسالة  
عن التعريفات واما على الاول ففيه ايضا اشارة الى التعريفات كمن يطرق الالهام  
كما لا يخفى على ذوي الافهام ويحتمل ان يكون المراد ان في هذه الفقرة من الكلام على كلا  
التقديرين المذكورين براءة الاستعمال اما على الثاني ففي قوله عرفوا واما على الاول  
ففي قوله باعترف التعريفات فظهر ان القصص على احد التقديرين كما قيل تفسير ثم  
العدل لقوله ايضا اشارة الى الشايع الاربعة او الفقرة السابقة قوله  
وان جاز في المذهب اي وانه جاز الاجتهاد في المذهب في مذهبا ويحتمل ان يكون

المعنى

المعنى وان جاز الاجتهاد في المذهب في المذهب الا في غير هذا المذهب كذهب الشيعة  
وقوله وفيه اي في هذا الكلام من الفقرة ايضا اي كما في الكلام السابق براءة الاستعمال  
حيث تشير الى التقييمات والسند والسند والمساوات وحصر التقييمات  
للمبحوث عنها في هذه الرسالة قوله الى الالفاظ الموجودة فيه انه ان اولاها  
الفاظ الجزئية دون انواعها الكلية فوصفها دون انواعها الكلية بالكون عجلة  
فيها وغلبة شافية يوهمن ان لا يكون غير هذه الالفاظ الجزئية كالالفاظ التي  
تحقق عند قرائتنا مثلا موصوفة بتلك الاوصاف وليس كذلك كما يفصح عنه وصفه  
النقوش بالكلية فيما سياتي وان اراد بها الالفاظ الكلية يجب التقييد واعتبار  
الوجود الكلي الطبيعي ههنا ايضا والفرق محكم وان اراد الاسم منها فلا بد من اعتبار  
وجود الكلي الطبيعي كما لا يخفى ويمكن ان يوجه بان له اراد الالفاظ الكلية وترك التقييد  
والاعتبار المذكورين اكتفاء باللاحق كما ترك اعتبارا خيرا والديباجة في اللاحق  
اكتفاء عنه بالسابق وتغيير الالفاظ اي مطلقا سواء كانت الالفاظ هذه الرسالة  
او غيرها وقوله ولو تعاقبا وان كان يتعاقب تعاقبا ببعض الاربعة قوله  
الى النقوش الكلي سهو من قلم النسخ والصواب الكلية قوله والافهم ان  
يعني ان كلمة هذه مران كانت لشارة الى الالفاظ او الى النقوش الكلية الموجودة  
في الخارج فيحقيقة والا اي والله لم تكن لشارة الى شئ منها بل كانت لشارة الى  
الالفاظ او الى النقوش الغير الموجودة في الخارج او الى النقوش الجزئية تأمل  
او الى المعاني او الى الالفاظ والمعاني او الى النقوش والمعاني الى الائمة جميعا  
فما رز من اطلاق اللفظ الموضوع للشار اليه المحسوس في غير المحسوس بملاقاة  
الشارية اقول ويمكن الحمل على الحقيقة عند هذه التفسير ايضا بان يقال قول  
هذه الاشياء كما لا تميزها واتقانها منزلة المحسوس باليصر كاستعمل لفظ

ان وان كان وجوده وجودا تعاقبيا



الكسابة

وهو  
 فيه ان على خلاف ما عليه المحققون من ان يجب في الاستمارة  
 ان يذكر الخشب اصله حتى لو ذكر الخشب وهو من بلاد  
 بلخا الاستمارة وهذا قد ذكره الخشب وهو من بلاد بلخا  
 ان يكون الناس من ان يجمعوا مع حذف كلمة التضمين على ما  
 اليرغفن الناس مع حذف كلمة التضمين على ما  
 لا حرج في عدلها مع حذف كلمة التضمين على ما  
 في المطول والعمل بالذوق في الاصل  
 في المطول والعمل بالذوق في الاصل

مستقار  
فعل او  
ملا

من ملایم المتعارفين

للاستعارة ويجوز ان يكون مستعاراً منه للمايم المستعار له ثم اعلم بان الاستعارة  
 بالكناية على مذهب الخطيب هي التشبيه المصغر في النفس واثبات الامر الذي  
 هو من خواص المشبه به لاستعارة تخيلية وهي قرينة للمكنية وذلك الامرا  
 باق على حقيقة ان لم يكن للتشبيه المذكور تابع يشبه تابع المشبه به او مستقلة  
 مصرحة لذلك التابع ان وجد ثم ان زاد على قرينة المكنية شئ من الملايات يسمى  
 ذلك المايم ترشيحاً للمكنية ويجوز ان يجعل ترشيحاً للتخيلية اذا تم هذا  
 فنقول في قول المصنفون لثالث الكلام استعارة مكنية وتخييلية ومصرحة اما  
 الاول ففي الكلام حيث شبه في الذهن بالشخص الا ان بقية اثبات الوظائف  
 له وذلك الاثبات لاستعارة تخيلية ولم يذكرها الشارح اكتفاء بالمكنية  
 اذ لا يكون المكنية بدونها لما مر واما الثالث ففي الوظائف حيث شبه قواعد  
 الكلام بوظائف الانام فغير عنها بها ولا منافات بين كونه مصرحة وكونه  
 تخيلية لما مر في قوله لوسائل السالكين ايضا استعارة مصرحة ومرشحة حيث  
 شبه السالكين للقواعد بالسالكين بالباب وعبر به عنهم لاستعارة مصرحة  
 ثم اثبت الوسائل الملائمة للصالحين في العرف ترشيحاً ففيها لغة لطيفة  
 او ترشيع مشتمل على تحقيق المبالغة في التشبيه ولذا قيل الترشيح المبالغ فظهر وجه  
 قوله وفي قوله لوسائل مبالغة لطيفة ويمكن ان يقال شبه رسائل النفس بالوسائل  
 فغيرها بها مصرحة فقوله بل فيه استعارة مصرحة إشارة الى هذا من غير  
 الملك المتان لاس وسوسة الشيطان انه يجب حمل المؤمن على الصلاح  
 بقدر الامكان ان بعض الفلاني ثم ليس فيه مغلغ من النيران فلا تصنع ما  
 تفوهه من قطع طريقه من حالته فستم ابره خالته قوله وفيه استعارة  
 لطيفة من وجوه الى اقوله المراد بالمعنيين اما المستدلون او انهم لا فعلى التقدير

المتحقق من الزمان  
عدم علاقه اخرى فبقاؤه مع حقيقة  
محمود بل كغيره يكون مجازا و لا حقا  
هذا مبني على ما هو المتعارف انما ما ذهب اليه  
انه باق مع حقيقة وشغل صفاته المحاور على  
المجاز في الانباء حتى انه لو صل بعض الكواكب  
الا شعارة التحققية متي

في سنة ١٢٨٥



الاول شبه المثلون اي استدلون في الذهن بالرفع مكنية واثبت العلة الخيلية  
 وايضا شبه دلائلهم بالمثل والامراض فعبير عنها بما مصرحة وذكر الشافية للامة  
 ترشحا اما المصحة او المكنية او الخيلية او نقول شبه الدلائل والمستدلون بالمثل  
 والمثلين اي المتعللين وعبير عنها بما مصرحة وذكر الشافية التي من ملايات  
 المستعار منه ترشحا ونقول شبه ايضا تقوية الرسالة للدلائل والمستدلين  
 بالشفاء ثم مشتق منه الشفاء <sup>ففيه</sup> لسقارة تبعية واما على التقدير الثاني شبه  
 بهما والفرق وجهلهم بالمثلين ان المستعملين والمثل فعبير عن المشبه بلفظ  
 المشبه به مصرحة وذكر الشافية ترشحا فيما قررنا ظهوره قوله من جوه  
 مستحقة ثم في قوله لعل المثلين براءة الاستعمال اما نصريحا او ايمانا  
 فهو وجه قوله على كل وجوه مستحقة وفي قوله على صحة المقال ايضا براءة  
 الاستعمال فتأمل في هذا المقام فانه من مطارح الافهام وهذا من انعام الملك  
 العلام والحمد لله الوهاب المنعم قوله وجامعة للفرائد الفرائد جمع فريدة  
 وهي الدر الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط باللاي لشرفها في  
 اختياره الفرائد دول الدر واللاي زيادة مدح للقواعد بانها لا نظير  
 لها فكانها فريدة العصر وحيدة الدهر تفرد في الخزينة للشرف كما ان الفريدة  
 تفرد في الظرف والصدق ففيه ترغيب للطالبين في تحصيل هذه القواين  
 قوله وفيه من اللطافة المشهورة الى اقوله شبه المصن القواعد بالفرائد  
 فعبير عنها استعارة مصرحة ثم ذكر المنظومة الملائمة للمستعار منه ترشحا  
 لها وفيها استعارة تبعية ايضا حيث شبه ترتيب القواعد بنظم الدرر  
 في السلك ثم مشتق منه المنظومة والفرائد المنظومة لمن منظوم في الادب  
 ويمكن ان يراد ههنا ذلك المتن وبهذا تحصيل اللطافة قوله غير متجنب  
 عن

لا ينبغي ما قررنا اجدر من ان لا يكون من فريضة  
 الا ان يقول قول اجدر من ان لا يكون من فريضة

عن الطرفين بفتح النون اي غير محتجب فيها فهو عطف على ما سبق بحذف العاطف  
 كقراءته او خبر بعد خبر لهذه او بكرة النون فهو حال من فاعل رقتها قيل  
 يفهم منه انه لو اجتنب عن الايجاز لما حصل عموم النفع وهو موقد يقال  
 مراد المص ان اوجزه مقام يستدعي الاجاز واظن في مقام يقتضي  
 الاطناب والاول من المقامين مقام لوا وجر لفهم الثالث والثاني مقام  
 لوا وجر لفهم الزكي فقط او غير الغبي فقط هذا الا انه يجب ان يعتبر الاقتضاء  
 في المقامين بالنسبة الى الكل من الثالث قوله ليعم نفعه الظاهر نفعها كما  
 والبيان هو المناسبات للباقي الا انه ذكره بتأويل الرسالة بالمعقوف بقرينة  
 رقتها وايضا يجوز تذكير كلمة لم يوجد في الاستعمال مذكرها كالقتل  
 والزكاة والرسالة من هذا القبيل وكذا يجوز عدم المطابقة بين الضمير  
 ومرجعه عند الامس من اللبس قوله والمراد من التسليح ان يستعد الى  
 الاولى زيادة السيف والسهم او ترك قواعد الادب بل الاولى ان يقال  
 والمراد من تسليح بالسيف والسهم من يستعد بالباستعداد ثم اقوله كعمل  
 ان يكون المراد من تسليح بالسيف والسهم هو المشتغلين بهذه الرسالة  
 بالمجد والمواظبة فشبهم بالشجاع الحاضرين بالحروب استعارة مكنية  
 واثبت السهم والسهم تخيلية وكذلك شبه جد هم ومواظبتهم  
 بالسيف والسهم فعبير عنها بما استعارة مصرحة وايضا يجوز تشبيه  
 حركات اذهانهم وجولان طبعهم بالمقابلة والمجادلة مكنية واثبت  
 السهم والسهم تخيلية على قياس مكياتي من الشارح والتسليح  
 ترشحا على كل وايضا شبه استعدادهم بالاستعداد بالتسليح فاشتق  
 منه تسليح استعارة تبعية فانهم فانه من التفائس قوله بسبب انواع

لقرائته

كل

والبيان

وانما اقتضت السيف والسهم مع التسليح لا ينبغي بالبيان  
 لعل الاقتضاء يكون التسليح بالسيف والسهم بدونه  
 انجب عليه السلام وكون غيره بدونه







يؤيد التفسير فالكلام مبنى على التجريد والثبات سبب لا بالمعنى  
الاعم الذي هو الدخول في مقابلة الدليل اذ يدخل فيه الغيب هو  
ابطال المقدمة المعينة ولا يكون للتفسير الا في وجه وكذا يحتاج  
في اضافة المقدمة الى دليل على التفسير الراجح لها ويمكن ان يعمل التفسير  
على التفسير بمقدمة الدليل ثم انه لا يخفى ان منع المقدمة على اطلاقه  
ليس من الوظائف لان مقدمات الدليل لو كانت بديهية واستقرائية  
او غير ملتزمة بصدقها باسرها او نظرية معلومة لا يليق ان تمنع لان الاولين  
بلا سند مكابرة والاخرين لا يناسب غرض المناظرة فعلى هذا  
ترك التقييد من المص بناء على اختيار الالهال في كلمة اذا قاتل  
او لا اعتماد على ما استثنى منه في ابطال المنع فيكون هذا المذكورة  
في حكم الاستثنى او كلا المراد هو الكل الا فرادى لا المجموع  
لما استثنى المقدمة قدم تعريف المقدمة لكون تصور  
المضاف موقفا على تصور المضاف اليه قاتل ويحتمل ان يكون  
التقديم للاحتراز من وقوع الفاصلتين او لكون المقدمة جزء  
من مفهوم المنع اي قضية هذا التخصيص انما هو لاجراج  
نفس الدليل والمعلل وصفاته كما سيشرح اليه الا انه تحصيل  
للعام من غير قرينة تخصصية سوى الفساد وهو غير صحيح في التعريف  
على ما بين في محله على ان القضية جنس يشمل القليل والكثير على  
ما سترج به في الحاشية ههنا فقله ولا بدخول نفس الدليل  
لا يصح على اطلاقه ثم انه لما توجه السؤال بخروج الشرط  
لثاوية كلمة ما بالقضية للحقيقة والحكمة ولا يخفى انه ارتكاب

اي الاحتياج في اضافة المنع الى التفسير  
احتياج في اضافة المقدمة ايضا الى التفسير  
اي الاحتياج في اضافة المنع الى التفسير  
احتياج في اضافة المقدمة ايضا الى التفسير

تلك بعد اخر في التعريف وههنا وجه اخر ذكره المير ابو الفتح  
وهو ان المراد بالتوقف عليه التوقف على صحة ادع لا يصدق  
التعريف على نفس الدليل والالزام توقف الشيء على نفسه ولا  
على المعلل وصفاته لانه لا يتوقف على صحتها صحة الدليل وهو  
ظاهر ولعل السارد لم يلتفت الى هذا الوجه لما نقل عن بعض الفضلاء  
انه لا يصدق التعريف مع على الشرائط اذ توقف صحة الدليل على  
نفسها لا على صحتها اقول وظني ان الفرق بين الشرائط والاجزاء  
بان التوقف في الاول على نفسه وفي الثاني على صحة حكم فانهم ههنا  
وجه ثالث ذكرناه في حاشيتنا على شرح البركوية في الاداب  
بخروج الشرائط مثل ايجاب الصفري وكلمة الكبرى في الشكل الاول  
اذ هما قضيتان حكما وان لم يكونا قضيتين حقيقة فدخل في التعريف  
بتعريف القضية من الحكمة اي الدليل الصحيح حمل الاضافة  
على اضافة الصفة الى موصوفها فلا يخرج اجزاء الدليل لان  
ما يتوقف عليه صحة الدليل انما هو الشرائط لا اخراج نفس  
الدليل لانه غير داخل في الجنس كما مر والخراج بعد الدخول  
او شرطاً طمأنينة ولتقسيم الحد لحد بمعنى ان قبلها فقط اشارة  
الى تعريف وهو مع ما بعده اشارة الى تعريف اخر للمقدمة اذ هي  
تجعي على معنيين ما جعلت جزء قياس وما هو اعم منه من الشرائط  
فليتدبر لميتا متعلق بقوله شرطاً كما يذلل عليه قوله لان تبادل  
التعريف الصدق على الشرط الى لا بقوله ما يتوقف عليه فلا يتوجه  
عليه ان تخصيصه الى بالوجود الخارجي ليس بمستقيم لان المعنى فيه

وهو ان المتبادر ما يتوقف عليه صحة الدليل انما هو  
ما يكون باختياره والشروط فقط وليس حكمه فان المتبادر  
منها ما يتوقف عليه صحة حكمه وليس حكمه فان المتبادر  
منها ما يتوقف عليه صحة حكمه وليس حكمه فان المتبادر

لا الاجزاء وليصح تعلق قوله  
شروطاً او شرطاً

تلك

تلك



هو الوجود ان معافان اعتبارهما معافى الدليل المسمى في الشرط المسمى  
ثم المراد بالوجود الخارجى ههنا هو الوجود الامرى لا الوجود المظروف  
لخارج وهو اعم منه واطلاق الخارج على نفس الامر فليس شايع في كلام  
لنوم فلا يريد عليه ان الوجود الخارجى منتف في الموقف عليه ههنا  
كاجاب الصفري وكنية الكبرى وغيرهما من شرائط الدليل لانها  
امور معقولة لا تنصف بالوجود الخارجى فانها وان كانت غير متصفة  
بالوجود الخارجى فانها وان كانت غير متصفة بالوجود الخارجى  
الاخص ككنها متصفة بالاعم ولعل التدبر اشارة الى ما قلناه في كلام  
وهكذا ينبغي ان يعلم هذا المقام اى توقف وجوده الخارجى الضمير  
الدليل الصحيح لا لصحة الدليل حتى يرد ان الوجود الخارجى منتف  
في الموقف ههنا وهو صحة الدليل لا دراج اجزاء الدليل  
اى لبيان ادراجها بصرفه عن التبادر . والثانى لاستلزامه  
مدلوله اى التقييم الثانى لبيان ادراج استلزام الدليل مدلوله  
فان الاستلزام وان كان موجوده بعد الدليل الصحيح في نفس الامر  
لكن تصديق ان الدليل صحيح لا يمكن الا بتصديق استلزامه  
المدلول ثم ان ادراج الاستلزام في التعريف مبنى على ما قيل انه  
من المقدمات فلا تغفل لان تبادر التعريف الصدق  
على الشرط المسمى اى فقط لان المتبادر من توقف الدليل الصحيح لا شمله  
على الاجزاء توقفه على امر خارج عنه ومن نفس التوقف التوقف  
بالمعنى الاخص وهو عدم حصول الموقف الا بعد حصول الموقف  
عليه لا التوقف بالمعنى الاعم وهو لولاه لا تمنع الموقف فلم ان لا يصدق

التعريف على الاجزاء لكونه غير خارج والاستلزام لكونه غير متقدم  
عليه مع انهما من الافراد وبما قررنا ظهرا امران الاول ان قوله لان الخ  
تعليل لا دراج الاستلزام والاجزاء كليهما لا الاول فقط كما قيل  
والثانى ان التقييم الاول لا دراج الاجزاء لا الشرط بناء على ان  
تبادر التعريف الصدق على اجزاء الدليل كما قيل وقد يقال ان المتبادر  
من اضافة الصحة الصدق على الشرائط نعم لو ترك الصحة او وقت  
صفة صريح التبادر والصدق على الاجزاء فليتأمل طلب الدليل  
على المقدمة عدل عن التعريف باضافة المقدمة الى الدليل او الى  
ضمير لثلا يوهم اتحاد الدليلين الذى كانت المقدمة جزء منه  
والذى يطلب على تلك المقدمة فيرد عليه سؤال الدور ويحتاج  
الى ما هو خلاف الظاهر من الاستخدام وغيره ولانه يحتاج الى  
تجريد المقدمة عن الدليل المقبول في مفهومها ثم ان تقييد المقدمة  
بالمعينة مبنى على ما هو المشهور من تقييدها بها كما اشار اليه  
في الحاشية حيث قال وايضا مبنى على تقييد المقدمة بالمعينة ويقال  
لتقييدها بها اشارة الى ان المطالبة على غير المعينة ليست من الوظائف  
لانه لا يخفى اما ان يكون المقدمة معينة عند السائل لكن لا بعينها او غير  
معينة فان كان الاول فهو خارج عن قانون المناظره اذ هو ليس لظهور  
الصواب بل لابقاء المعلل في تكليف ما لا يطاق وان كان الثانى  
فهو لا يخلو اما ان يكون السائل عالما بفساد الدليل ولا يعلم ان ذلك  
الفساد فى اى مقدمة من مقدماته او متردد فى صحته ففعل الاول  
لا تكون وظيفته مطالبة مقدمة غير معينة بل نقض الدليل بالفساد



المعلوم عنده وعلى الثاني منع الدليل عند من يجوز او يمنع كل من المقتضا  
اقول انت خبير بان المطالبة على الغير المعينة عند السائل علما  
بالفساد او مترددا في الصحة جائزة فانها نافعة لا مانع عن اعتبارها  
في قانون المناظره واما قوله فعلى الاول لا تكون وظيفته المخرج لم لا  
يجوز ان يطالب باخفاء حاله من الحكم بالفساد اختيار الطريق  
الاسلم كما جاز ذلك في المقدمة المعينة وكذا قوله وعلى الثاني  
منع الدليل الخ لم لا يجوز منعه مقدمة غير معينة بل نقول لا مانع  
للمطالبة على المعينة عنده ايضا اذ يجوز عدم تعيينه للاختار  
للا لفاء المذكور وذلك لا ينافي كون الغرض اظهار الصواب  
بالنسبة الى النقيض اي نقيض المقدمة الممنوعة يعني ان النسبة  
المقبولة هي هنا انما هي بين السند وبين نقيض المقدمة الممنوعة  
وهذا هو المشهور واما في غير المشهور فهي بين السند وبين خفاء  
المقدمة الممنوعة الذي مدار المنع عليه فالسند المساوي للخفاء  
كالا حجاج الى البيان وعدم الوضوح والاختصاص مطلقا كالتردد  
والاعم مطلقا كعدم الثبوت بالبرهان واعم من وجه كعدم الجزم  
بالخلاف اي كلما الخ اعلم ان المساوات بين الشئيين انما  
تثبت بواسطة صدق القضيتين الموجبتين الكليتين والاعمية  
مطلقا بواسطة صدق موجبة كلية من طرف اخر والاعمية من وجه  
بواسطة الموجبة الجزئية والسالبتين الجزئيتين ثم اذا كانت النسبة  
بحسب التحقق تكون تلك القضايا شرطيات واذ كانت بحسب  
الحكم كانت عمليات فقولنا اي كلما تحقق الخ تفصيل المساوات وقوله

فانما اذا كان من غير ان يختار الى البيان مثلا  
فانما اذا كان من غير ان يختار الى البيان مثلا  
فانما اذا كان من غير ان يختار الى البيان مثلا  
فانما اذا كان من غير ان يختار الى البيان مثلا

وسالبة جزئية من طرف

او كلما

او كلما اعم العموم المطلق وقوله او قد يكون للعموم وجه وبالعكس  
المراد به ههنا اما العكس القوي وهو قلب المعنى اي كلما تحقق  
ذاك تحقق هذا فليتنا مل او العكس المستوي اذ الموجبة الكلية  
تنعكس كلية باعتبار خصوص المادة وهي مادة المساوات على  
ما افاده السيد الشريف في حاشية الاصول فليتهم واما عكس  
النقيض الذي هو تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر فلا يجوز  
ان ياخذ ههنا الجواب في العموم والموضوع المطلق كما نقول كلما تحقق انسانية الشئ  
تحقق حيوانية وكلما لم يتحقق حيوانية لم يتحقق انسانية  
وليس بالعكس المراد به ههنا هو المعنى القوي اي ليس كلما تحقق ذلك  
تحقق هذا او لا يجوز ان يؤخذ بالمستوي اذ الموجبة الكلية لا تنعكس كلية  
ولجزئية لا سلب عن الاعم ولا بعكس النقيض اذ لا يجوز سلبه  
ايضا فافهم كقضية الاربعة كما اذا قال المعلن الاربعة  
زوج لانها منقسمة بممت وبين وكل منقسمة بممتساو وبين زوج  
فيقول الخصم لانهم انما منقسمة بممتساو وبين كيف انها فرد  
ففردي الاربعة مستند مساو لنقيض المقدمة الممنوعة وهو  
كونها غير منقسمة بممتساو وبين كانبانية الشئ الخ صورة  
هكذا هذا الشئ لا حيوان وكل لا حيوان جماد فيقول الخصم لانهم  
ان هذا الشئ لا حيوان لم لا يجوز ان يكون انسانا فالسند اخص  
من النقيض وهو حيوانية الشئ كحيوانية النصور  
هذا الاناطق لانه لا انسان وكل لا انسان لا ناطق فيقول السائل  
لانهم انه لا انسان لم لا يجوز ان يكون حيوانا كحيوانية لم لا



انسان كما اذ قال المصلح هذا ناطق لانه انسان وكل انسان ناطق  
 فيقول الخصم كونه انسانا ثم كيف انّه حيوان فالسند الذي هو الحيوانية  
 اعم من وجه من الالانسانية التي هي نقيض المقدمة الممنوعة  
 ما يقوى المنع بزعم المانع عدل عن تعريف السيد الشريف  
 وحنفي وهو ما يذكر لتقوية بزعيم المانع وعن تعريف محمد السمرقندي  
 بانه ما يكو المنع مبنيا عليه لئلا يرد الاعتراضات الواردة عليهم  
 لكن يرد عليه انه يصدق على بداهة فساد المقدمة الممنوعة  
 وعلى بداهة نقيضها وان لم يذكر مع المنع والظاهر من كلامهم  
 انه يلزم ذكر السند عقيب المنع اللهم الا ان يقال كلمة تعابرة  
 عن اللفظ او التزم ذلك ويمنع لزوم الذكور عقيب المنع فيمن تقوية  
 للمنع فلا حاجة لذكره في التعريف محل النظر لانها لو كانت  
 مدالة ظاهرا يشربانه لو لم تكن مدالة لا يصح ابطالها اصلا  
 لكن الظاهر ان يصح ابطالها من حيث انها مدعى وان لم تكن  
 مدالة على سبيل النقص الاجمالي الشبيه او المعارضة التقديرية  
 كما صح في المدعى المحض وتعميم كونها مدالة من الحكمي والحقيقي ليس  
 بحاسم اذ لا يفيد في النقص الشبيه فيصح ابطالها باشهاد  
 فانه يكون معارضة في المقدمة وهي موجهة بالاتفاق لكن هذا  
 الكلام منه مخالف لما مر من الحر في قوله واما على نفسها المناقشة  
 مجازا عقليا او حذفيا لا غير من النقص والمعارضة ولا يصح  
 دفعه بما قيل ان المدعى المدلل هناك مدعى صرف وهذا ليس كذلك  
 اذ الفرق بين الامرين في هذا الحكم تحكم كما لا يخفى ويمكن دفعه

واما ما يقال من ذكره  
 عقيب المنع

بان الكلام

بان الكلام هناك مبني على مذهب قوي وهو ان المعارضة ابطال  
 الدليل لا المدعى كما اشار اليه في الحاشية هناك وهمنا على مذهب  
 اخر وهو انها ابطال للمدعى مطلقا متعلق بكل واحد من المنع  
 والابطال اي سواء كان المنع مجرد الومع السند وسواء كان الابطال  
 بلا شاهد او معه والشاهد ههنا اعم من الدليل والتنبه ولا منافات  
 بين نظرية المقدمة وبداهة انتفائه باعتبار الغل اعم  
 باعتبار عزل الغاصب نفسه عن الابطال فيبقى المنع مجردا عنه  
 وهو موجه ويحتمل ان يكون المعنى باعتبار معزولية الغاصب  
 عن الفاصية بسبب اثبات المصلح المقدمة الممنوعة المفضولة  
 بعد الغصب في يتبدل الغصب بالمعارضة على المقدمة وهي مسموعة  
 وفيه تاويل فتأمل لعل وجهه انا لا نسلم ان الخروج عن الغصب  
 باعتبار الغزل يوجب الجواز وانما يوجبه الخروج بالفعل وهو منتف  
 ههنا ويمكن الجواب عنه بان الخروج بالقوة القريبة الى الفعل يكفي  
 في الجواز ويحتمل ان يكون التأمل الاول اشارة الى ان المنع يقتضي  
 الرد في ثبوت المقدمة والابطال يقتضي الحكم بانتفائها وهما  
 لا يجتمعان فلا يتصور ان ينفعا والتأمل الثاني اشارة الى الجواب  
 بان المنع لا يقتضي الرد بل قد يكون عند الحكم بالانتفاء ايضا  
 وان لم يكن ملائما لالحال المناظر كما يستفاد من كلام الفاضل  
 الحنفى ونقل عنه في الحاشية ههنا انهما اشارتا الى جواب  
 وسؤاله اما الاول فياينا لا نسلم انه يخرج عن الغصب كيف انّه  
 ابطاله وهو غصب الثاني فبان عدم الكلام يدل على ان النقص



والمعارضة ايضا غصب لانها ابطالان ايضا ويقال اشار  
 بالاول الى سؤال انه يجوز لبعض الابطال بعد المنع لا قبله مع انه  
 المعزول يمكن ان لا ايضا وبالثاني الى جواب انه لا ينافي بما هو منسب له  
 سأل في الفلأ واما قبله فلا لان الاولين غصب اي سواء كانا مدلين  
 اولاً وقد يقال انه هذا الحكم **مكابر** غير مسموع لا  
 غصب وفيه نظر لان دليلهم بيقين كوجوب غصبا على انه كونه  
 مكابر مسموع لا ينافي كونه غصبا وايضا لو كانا مختلفين بالمدل الكا  
 الدليل خضر من المدعى وهو اعم من المدل وغير المدل لا بد له من قوله قضاة  
 معالقا والاستمر لا يدل على الاعم **بعض** اشتراك في العبارة للتفان  
 وللإشارة الى تفسير المهرة ولرعاية التجميع الكون كذا في المالا  
 يطابق بناء على انه معنى منع الدليل منع مقدمة غير معينة فاقامة  
 الدليل ليست في وسع المعلن لانه يجوز للمعلن ان يقيم هذا وما بعده **منه**  
 على منع كون معنى منع الدليل منع مقدمة غير معينة وقوله او يقيم دليل على  
 معينة مبنى على تسليمه لما هو المستفاد من كلام المحشى في الفتح في فصل الدليل  
 اننا لا نسلم ان معنى مطالبة الدليل منع مقدمة غير معينة بل هو منع صحة مجموع  
 الدليل من حيث هو مجموع ولا شبهة في صحة اذ يجوز للمعلن ان يثبت ما  
 ان معناها منع مقدمة غير معينة فلا نسلم ان عدم التعيين معتبر  
 في جانب المعلن لجواز ان يعتبر في جانب المانع في بيع المطالبة لجواز  
 ان يقيم المعلن دليلا على مقدمة معينة فان سكنت المانع الى  
 على صحة جميع المقدمات لا يخفى عليك ان صحة جميع المقدمات حكم واحد  
 يسح الاستدلال عليه دليل واحد مثل ان تقول هذا الدليل بجميع مقدماته

فصل في المدعى والادعى

يجمع

على العلم انه ان كان معنى مطالبة الدليل المطالبة على صحة مجموع الدليل يمكن الاثبات بوجه اقامة دليل والى على صحة  
 المجموع واقامة دليل على كل واحد من المقدمات ثم الاستدلال بصحة كل منها على صحة المجموع وان كان معناه هو المطالبة  
 على مقدمة غير معينة يمكن ذلك بوجوه ثلثة اقامة دليل على كل واحد من المقدمات واقامة دليل والى على صحة كل واحد  
 منها واقامة دليل على مقدمة معينة فان سكنت المانع فقد تم المرام ولو قال ليس الحكم هذا

صحيح لانه مستجمع لجميع شرائط الصحة وكل دليل ثلثة كذا  
 فهو مجموع مقدماته صحيح فلا حاجة الى ما يقال ان المراد اثبات  
 حكم يفهم منه صحة جميع مقدماته بناء على ان الدليل الواحد لا يدل  
 الا على ثبوت حكم واحد وان الامر بهذا ليس كذلك  
 ثم يستدل المني اتوا هذا الاستدلال لازم لان الكلام على ان يكون  
 معنى مطالبة الدليل هو المطالبة على صحة مجموع الدليل من حيث  
 هو مجموع لا المطالبة على كل مقدمة وهو ظاهر فلا ينفذ اقامت  
 الدليل على كل منها بالاستدلال على صحة المجموع فانه يرد ما يقال انه  
 لا يحتاج الى هذا الاستدلال لان اقامة الدليل على كل مقدمة تغني  
 نعم يرد عليه ان الادلة لثلاثة صحة كل منها على صحة المجموع يحتاج الى البيان  
 لكن الاول اي المذهب الاول وهو عدم تجويز المطالبة على الدليل  
 او على اي من الثاني وهو تجويزها لان الثاني غير مناسب للاغراض  
 المناظرين قال في الحاشية لان اللاحق للمناظر انه ان وجد مقدمة  
 معينة يشك فيها يطالب بها والافيقض او يعارض انتهى وقد يقال  
 فيه نظر لان مطالبة صحة المجموع اليق من النقص والمعارضة بناء  
 على ان وظيفة السائل ليست الا مطالبة اقول وايضا ان السائل  
 بما يجد نفسه مترد في صحة مجموع الدليل من غير ان يحكم بفساده  
 ولا ان يشك في مقدمة معينة لا يستلزمه النقص والمعارضة  
 بل يضطر الى تلك المطالبة مع انها غير معلومة التحقيق قال  
 في الحاشية فلا يناسب كونها من الوظائف انتهى وقد يقال ان اريد  
 بالتحقق التحقيق الخارجي فكل وظيفة كذلك لا تحقق لها الخارج

والاكتفاء على صحة غير معينة غير صحيح لان مقتضى صحة مجموع الدليل هو صحة كل واحد من اقسامه

ما ان عدم المطالبة ببناء على ان السائل لا يثبت ما لا يثبت من الوظائف المعينة







بوجه مطلقا وفصلناه اى تفصيل في خاشيتنا على الرسالة الطائفة  
 في الاداب ثم ان هذا الانتقال ليس يختص بالمنع الثاني بل هو  
 ايضا وكذا تغيير المقدمة تجري ههنا ايضا فالتمسح في الموضوعين  
 ليس على ما ينبغي والمراد بالانتقال ههنا تغيير الدليل مطلقا وقد  
 يقال يفرق بينه وبين التغيير بانه ان كان ما يتضمنه الدليل الثاني  
 في الحد الاوسط او الجزء المكرر لازما لما يتضمنه الدليل الاول فهو  
 من قبيل التغيير والافترق من قبيل الانتقال الى بحث اخر الظاهر  
 من عبارة المحققين ان هذا الانتقال يجري في الاول ايضا ثم ان هذا  
 الانتقال انما هو تغيير المدعى كما لا يخفى وقد جعله فيما سبق على التقدير  
 وههنا عدم من الوظائف فيبين الموضوعين بين لغرض من الاغراض  
 اى مقارنا لاظهار الصواب حتى لا يخرج عن اغراض المناظرين مثل  
 ان يكون غرض المعلن القاء المانع الى بحث اخر شبه عليه اعتمادا على العمل  
 عنه او الى بحث صعب له توجيه حسن بقصد اقرب من علم المانع فقد  
 غرم عنه كذا وكذا كالدخل في السند وهو بحث اخر بالنظر الى  
 مقتضاه العمل والمانع اذ قصد ههنا حفظ المدعى وهدمه ولا دخل  
 لهذا الدخل فيه خصوصا بالنسبة الى الثالث اى بالمنع مع السند  
 الغير المساوى لان السند المساوى يقوى المنع قطعاً فلا يتصور  
 فيه هذا الدخل وقد يقال يجوز ان يكون السند مساويا بزرع المانع  
 واعلم بزرع المعلن في تجري في المساوى ايضا اعل وجه التعويم  
 هو هذا القول الظاهر مساوات السند وكذا العموم والخصوص  
 ههنا انما تعبر بالنسبة الى زعم المعلن لا بزرع المانع ولا بالنظر

ونقال هذا الانتقال في تغيير المقدمة  
 وان كان لا يفرق باختصاصه في تغيير الدليل

في زعم المدعى

لا الواقع

الى الواقع فلا يتأق منه الابطال او الدخل فليتامر وكالدخل  
 بانه في حد ذاته غير مستقيم اى ابطاله في حد ذاته اذ لا معنى  
 له سوى هذا كما لا يخفى الا ان كونه على الاطلاق من قبيل الانتقال  
 الى بحث اخر محل تأمل وانما يكون منه اذا كان المدخل غير المساوى  
 وانما اذا كان مساويا فهو مثبت للمقدمة المنوعة كما سبق فلا يكون  
 بحث اخر اللهم الا ان يقال انه وان لم يكن من حيث انه مثبت  
 لبحث اخر الا انه من حيث انه ابطال السند وبحث اخر والمعتبر  
 ههنا هو الحيشية الثانية وفيما سبق هو الاول وكالدخل  
 فيما يذكر لتوضيح السند اى بعدم صلاحية للتوضيح او بانه  
 في حد ذاته غير مستقيم فانهم لكن في كون الاول من هذا القبيل  
 اذ قد يقال في كون الثالث ايضا على اطلاقه من هذا القبيل  
 بحث اذ يجوز ان يكون ما قد يذكر لتوضيح السند مساويا بالنقيض  
 المنوع او خفائه في لا شبهة في ان ابطاله يدفع المنع وينفي  
 العمل اقول وفي كون الثاني ايضا على اطلاقه من هذا القبيل  
 نظر وانما يكون منه اذا كان المدخل غير المساوى كما لا يخفى  
 ويمكن ان يعتبر الحيشية فانهم تامل تامل التامل الاول  
 اشارة الى ان في الاول وان وجد التسليم لكنه لم يوجد الاظهار  
 المذكور حيث كان دخلا في وصف السندية والتامل الثاني  
 اشارة الى جواب هذا بان يقال انه مناد ما ذكره اعلم  
 من ان يكون في نفسه او في وصف سندية كما صرح به الجلة  
 في خاشية على الخاشية الفتحية كذا قبل اقول ويحتمل ان يكون

وانما اذا كان الثالث اى الدخل في حد ذاته  
 بعدم صلاحية للتوضيح كما قد قيل الاول وانما اذا كان



الأول اشارة الى ما ذكر في بعض التعليقات على الفقيه من ان ابطال  
القتلحة يستلزم كون المنع غير مسلم والثاني اشارة الى الجواب  
بمنع الاستلزام المذكور اذ لا يلزم من انتفاء التقوية انتفاء  
المقوى به اعني المنع والاول يجمع في ابطال السند المساوي  
للاثبات الممنوعة الى امر زائد كاعتبار المساوات والحاصل  
اي حاصل الكلام في ابطال السند سواء كان من الدخلات  
اولا وسواء كان لاثبات المقدمة الممنوعة اولاً ولذا اتى به  
بعد الدخلات ولا وجه لتخصيصه بكونه من الدخلات ولما  
للاثبات كما لا يخفى فالمعنى ان ابطال السند على فرض ابطال  
في ذاته وهو الثاني من الدخلات والابطال للاثبات  
والثاني ابطال سنديته وهو الاول من الدخلات والابطال  
للاثبات قيل لا ابطال في الدخلات الثالث لانها مثالة  
الانتقال الى بحث آخر ولا ابطال فيه والا لكانت من قبيل  
المثبت به اقول لا نعم انه لو كان في الانتقال ابطال لكان  
من قبيل المثبت به وانما يكون اذا كان ابطال المساوي  
التي هي اعم الاول بخصوص المساوي تامل والآخر  
عطف على اثبات به وهو الدليل وقوله والتغير عطف على  
الاثبات ولا يجوز عطفه على المثبت به لما مر وكذا قوله  
الاثبات عطف على المثبت به وقوله والدخلات عطف  
على الاثبات فزكاة غير خفية وانما السلسلة في تقديم  
الابطال على التغير الا انه راعى الترتيب السابق فارتكسب

ما ارتكسب اعتمادا على ظهور المقصود ويجوز اثبات  
سند اي في صورة الابطال سواء كان ذلك الابطال من الدخلات  
اولا اذ لا يتوجه اثبات السند في غير صورة الابطال واول هذا  
الابطال يكون معارضة على دليل المبطل ويجوز التغير فيه ان هذا  
التغير لا يفيد عند ابطال السند المساوي لنقض المقدمة الممنوعة  
انه يلزم من بطلان ذلك السند ثبوت الممنوعة فلا يدافع تغير  
السند كما لا يخفى ولعل المعلق والمانع في هذه الصورة في  
جميع الصور المذكورة قبل وفي عدم انتقال المعلق مانعا اذا ثبت المانع  
سند بالدليل او التحريم تامل وما قيل في توجيهه انه مقصود المعلق عند  
اثبات المانع سند انما يكون اثبات مقدمة الممنوعة فيكون باقيا  
على حاله بناء على مقصوده الاول ففيه انه انما يتم في صورة ابطال  
السند وانما في صورة الدخلات الثالث فلا يمنع لما عرفت انه لا ابطال  
للسند فيها انتهى اقول قد عرفت ان اثبات السند بخصوص  
بصورة الابطال فيتم هذا التوجيه وايضا قوله لما عرفت انه  
لا ابطال للسند فيها انتهى اقول قد عرفت ان اثبات السند بخصوص  
بصورة الابطال فيتم هذا التوجيه وايضا قوله لما عرفت انه  
لا ابطال للسند فيها قد عرفت حاله فيما سبق واما ابطال  
الاخص اي مطلقا سواء كان اخص مطلقا او من وجه كما هو  
المتبادر من عدم التقييد فانما قيل من توهم الاختصاص بالاخص  
المطلق واعتراض بان ذلك الاختصاص بالاخص المطلق  
والاعتراض بان ذلك الاختصاص يدل على افادة ابطال الاخص



من وجه وليس كذلك مساويا له اي لا ابطال الاخص يعني  
 لبطالة كما اذا قال المعلن هذا الشيء متنفس لانه لا حيوان وقال  
 السائل لانه لا حيوان كيف انه انسان لم يطل المعلن كونه انسانا  
 بكونه لانا طلقا واما اذا كان مساويا للاعم اي لا يطله نقيض  
 المقدمة الممنوعة كما بطله انسانية الشيء اه فاذا قال المعلن  
 هذا الشيء بهما دلالة لا حيوان وقال السائل لانه لا حيوان  
 كيف انه انسان فيقول المعلن كونه انسانا باطل لانه غير متنفس  
 فالسند وهو كونه انسانا اخص من نقيض الممنوعة وهو كونه  
 حيوانا ودليل ابطاله وهو كونه غير متنفس مساويا للنقيض  
 فيلزم بطلانه فيثبت الممنوعة فيكون مفيدا كما بطل المساوي  
 هذا وفيه نظر لان المفيد مع انما هو الدليل لا ابطال السند  
 وتحقيق ذلك ان معنى كونه ابطال السند مفيدا ان يثبت  
 الممنوعة بواسطة اقتضاء ذلك الا بطله بطلانه نقيض  
 الممنوعة وبطلانه ثبوت الممنوعة ولا يخفى ان هذا لا يمكن  
 في ابطال السند الاخص وان كان دليله مساويا للاعم الذي  
 هو النقيض فيفيد اي ابطال السند الاخص اذ الكلام  
 انما هو فيه لانه دليل الا بطله وهو فلا يقوهم ما ذكره بعض  
 الاقوال من هنا مطلقا اي سواء كان اعم مطلقا او اعم من وجه  
 فهو تعميم الاعم لا تخصيصه بالاعم المطلق كما قيل وفيه اي فيكون  
 ابطال الاعم مطلقا معز للمعلن اي كما كان ثم يكون ابطاله لا يضر  
 غير مفيد شيء وهو على ما نقل عنه ان ذلك لا يطله انما يضر المعلن

ط  
 حيث قال من حيث ان مقتضى  
 لا من حيث ان مقتضى

في الكلام  
 في الكلام  
 في الكلام

اذ كان

اذ كان السند اعم مطلقا من نقيض المقدمة الممنوعة ومن عينها معا  
 واما اذا كان اعم مطلقا من نقيض الممنوعة واعم من وجه من عينها  
 كحيوانية الشيء الواقع سند المنع لا انسانيتهم فلا يضر انتهى ولا يخفى  
 عليك ان ابطال هذا السند انما لا يضر اذا لم يكن دليله مساويا  
 لا بطله الاخص الذي هو النقيض والعين واما اذا كان مساويا  
 له فيض ايضا على قياس ما سبق منه فالاطلاق عدم الاضرار  
 محل نظر نعم في تحقق هذا الدليل نظر قائم ولعل قوله اتم  
 اشارة الى هذا او هو اشارة الى ان السند الاخص من النقيض  
 يجوز ان يكون مساويا لخصا اعم مطلقا منه بناء على ان يكون  
 بين النقيض والخصا عموما وخصوصا من وجه فاذا ابطاله فيفيد  
 المعلن اذ يدل على ثبوت مقدمة الممنوعة فتقولهم لا يجوز ابطال  
 السند الاخص لانه غير مفيد على اطلو له ليس على ما ينبغي تأمل  
 ويحتمل ان يكون اشارة الى دليل اخر اعدم كون ابطال الاعم مطلقا  
 موهما وهو انه غير ممكن لاستلزامه ارتفاع النقيضين وفي هذا  
 الدليل شيء فقامت ندر خداج اي نادر في نفسه ونقصا  
 في غرض المناظرين متعلق بكل واحد اما بيان تخلقه بالضاف  
 اعني المنع كما اشار اليه في الخاشية فوجهين الاول هكذا سواء  
 كان مجردا او مع السند المساوي او مع الغير المساوي والثاني  
 هكذا سواء كان حقيقيا او مجازيا او حذفا او عقليا كما الاول  
 ظهر والثاني افيد ولعل هذا مبني على الدليل في تعاريف  
 المنوع الثلاثة على الاعم من السند وتوهم كما مر البحث منا وعلى

في السند الاعم مطلقا



حمل تلك التعاريف على مذهب المتقدمين في تعريف التعريف او على  
مذهب المتأخرين في بعض غرض التعريف واللام يستقيم تعميم المنع  
ههنا من الحقيقي والخيالي والوجداني والعقلي بل يختص بالخيال الذي  
كما لا يخفى فلا يرد ما قيل انه لا يحتمل ان يكون هذا المنع حقيقيا اذ المنع  
الحقيقي لا يتعلق بالسند واما بيان تعلقه بالمضاف اليه فان يقال  
سواء كان السند مساويا او غير مساو فلا يستمع في الخاشية  
الفتحية قد يقال انه ينبغي ان يكون منع السند المساوي موجهها  
مسموعا فيما اذا اقام المعلق دليلا على المقدمة المنوعة لان السند  
المساوي يكون معارضا لذلك الدليل فيكون دفعه بالمنع او لا بطلان  
من حيث انه معارض له نافعا كما ان ابطال السند المساوي  
نافع من حيث انه مساو للمنع وبطلانه دليل على ثبوت المقدمة  
المنوعة لا من حيث سند وفيه نظر لان السند المساوي  
انما اعتبره السائل من حيث هو مقول للمنع واما قوله مساويا  
له او معارضا لدليل ذكره المعلق فامر زائد على ما اعتبره فاعتبار  
المعلق اياه لقوله طائل تحته الا اذا امتست اليه الحاجة ولا  
ثبات ان في ابطال السند المساوي لاثبات المقدمة المنوعة  
يحتاج الى اعتبار ذلك يستحق اثباتها الذي يجب على المعلق  
بخلاف ما اذا اقام المعلق دليلا على المقدمة المنوعة فانه لا حاجة  
لرجوع الى اعتبار كون السند معارضا لذلك بل هو من قبيل  
كلام انتهى وورد بانه يجوز ان يعتبر كون ذلك معارضا لذلك  
بدليل ويصح ينقطع الاشكال بالكلية من اول الامر ولم يبق

حاشية

للسائل مجال لان يعتبر تلك الخشية ويجعل السند المذكور معارضا  
لذلك الدليل ويصح ينقطع الاشكال بالكلية من اول الامر ولم يبق  
للسائل مجال لان يعتبر تلك الخشية ويجعل السند المذكور معارضا  
لذلك الدليل وانت خبير بان هذا الكلام مفيد في المقام لا يرد عليه  
ما اورده بعض الاعلام من انه خال من التخصيص لا شئ عن عدم  
فهم المراد اي ما هو في صورة المنوع واما في الحقيقة فثبات  
المواخذة ابطال السند والتوير في ذاتها او في وصفها فهي اما  
اثبات للمقدمة المنوعة او انتقال الى بحث اخر الا انها اثبت  
في صورة المنوع كما اشار اليه بقوله فالصورة بالصورة فلا يرد ما قد  
يقال انه لا فائدة في منعها للعلل وان كان في صورة الدليل اذ لا يلزم منه  
اثبات الممنوع فيفيد هذا المنع اذا اعتبر السائل تعارض سنده المساوي  
والاخص عند اثبات المعلق للم بالدليل والتحريم لكنه على هذا التقدير  
لا فرق بين كون السند في صورة الدليل وبين عدمه وانه لا وجه  
في تعميم السند من عدمه لعدم تعارضه الا ان يقال ان التعميم بالنظر الى  
الواقع واما منع المنع الظاهر انه غير مقول اذ انه المطالب على المطالبة  
وان معنى انها لا بد ان يقال ان المراد بالمنع ثبوتها من وجه تصويره لانهم وردوا  
منعك هذا علينا فتأمل فلا تثبت الى الاثبات المقدمة اه  
قد يقال يفهم منه ان ابطال المنع بعد اثبات المقدمة او ابطال السند  
مسموع وليس كذلك لان ما يوجب دفعه لا ابطاله نعم يمكن تعميم  
الابطال في الدفع والرفع كما ياتي عنه هو ان يقال ان منعه لا يرد  
او مدفع ويمكن ان يقال ان الورد بمعنى الرفع بقرينة المقابلة في الارجح

ووردوا



اقول اولوية المسكوت عنه او مساواة للمنطوق ظاهرهما فلا  
 مفهوم على ان العادة قد جرت بكون ابطال المنع بلا تثبيت الى  
 اثبات ولا تعرض الى الا بطلان فيكون هذا الوصف مما يخرج من  
 العادة نحو قوله تعالى وربنا انكم الاتقي في حجوركم فيفقد شرط  
 المفهوم او مسلمتين المسلمات هي قضايا استلزم من الخصم  
 ويبنى عليها الكلام لم يقدسوا كانت مسلمة فيما بينهما خاصة  
 او بين اهل علم كتسليم الفقهاء ومسائل اصول الفقه كما اذا  
 استدلل الفقيه على وجوب الزكاة في حلي البالغة بقوله عليه  
 السلام عليكم في حلي زكاة فلو قال الخصم هذا خير واحد ولا نعم  
 انه حجة فيقوله قد ثبت هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان  
 تأخذ ههنا مسلما وجوز البعض اه لعل مراد ذلك  
 البعض هو انه يجوز بشرط ان يكون التسليم قبل التأمل  
 والمنع بعد تحقق النقل وهذا مستحسن لانه لو لم يمنع لفات  
 غرض المناطقة وقد يحمل التسليم بمعنى ترك الاعتراض اذ هو  
 يحكي هذا المعنى كما جاء بمعنى الاعتراف بالحقيقة قائل  
 او بمقدمة غير ملزمة صحتها كما اذا كانت من المشهورات  
 التي قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة الا انه قد يتألف منها  
 القياس جدلا والزاما واقنا عالم هو قاصر عن ادراك مقدمات  
 البرهان وكما اذا كانت من المقدمات التي فيستلزم اتفاقها  
 على المطلوب وكذا يجب هذا اي واذا يجب وينبغي ان  
 هذا الامر يعني عدم الاستعجال في السؤال او الطلب من المجلل

تحقيق ما اوردته من المدعى والدليل لعموم دليل الوجوب والنفع مبني على ان النفع عطف تفسيري على الوجوب  
 بطريق ذكر اللزوم و ارادة اللزوم او على تقدير العطف مع العالم  
 في الدعوى كما لا يخفى ثم انه كان المراد بالنفع والوجوب شيئا  
 واحدا فالمراد بالدليل ههنا ما اشار اليه في كلا الموضعين  
 اعني قوله اذ ربما الخ وقوله ولان الخ اما عموم الاول فباعتبار  
 الخلاصة واما عموم الثاني فظاهرا وان كان امرين متغايرين  
 فدليل الوجوب قوله لان كل الخ والنفع قوله اذ ربما الخ كما قد  
 يقال ويحتمل ان يكون دليل كل منهما كل واحد من القوانين فان قوله  
 اذ ربما اه يدل على الوجوب كما قيل وعلى النفع وهو ظاهر وكذا  
 قوله لان كلاه يدل على كليهما وهو ايضا ظاهر الظاهر انه  
 مرتب يعني ان قوله مضر للعلل او لا ناظر الى المنع وقوله مفيد  
 او لا ناظر الى الجواب وانما قال الظاهر اذ يحتمل ان يكون الاول  
 الى الثاني والثاني الاول فيكون المعنى الجواب مضر للعلل او لا والمنع  
 مفيد اي نافع للعلل او لا ولعل قوله في الحاشية ههنا ويحتمل ان يقع  
 هكذا سواء كان المنع نافعا للعلل او لا وهذا الظاهر من الاول انتهى  
 اشارة الى هذه البكته خلاف الظاهر كما لا يخفى عن المتأمل فقوله  
 في الحاشية بل هذا اظهر محل تأمل قائل ويحتمل ان يكون ايضا  
 مجموع قوله مضر للعلل او لا ومفيد له او لا ناظر الى كل واحد  
 من المنع والجواب لكنه ياباه قوله المنع مردود فالاحتمال  
 ستة مبني على ان يكون قوله سواء كان المنع مضر للمانع او لا تعميما  
 للشق الاخير من الرد يد اعني قوله او لا مضر له والا فاحتمالات



ثمانية اربعة منها في المنع واربعة اخرى في الجواب اما الاربعة الاولى  
 فالاول منها هو المنع المضر للمعلل والتامل كالمقرون بالسند المساوي  
 لعين المقدمة الممنوعة كمنع ناطقية الشئ بسند انسانية والثاني  
 هو المنع المضر للمعلل غير المضر للمانع والثالث وهو غير المضر للمعلل  
 والمضر للمانع كمنع المتعلق بمقدمة غير ملتزمة بصحتها بان يكون  
 صدقها وكذبها ملتزمة بالمطلوب والرابع وهو غير المضر لهما كمنع  
 المردودة والمرفوعة واما الاربعة الاخيرة فتعلم بالمقايضة  
 تامل لعله اشارة الى كثرة الاحتمالات العقلية اذ هي لكل واحد من المنع  
 والجواب باعتبار النفع والضر وعدمهما تسعة اذ المنع اما مضر  
 للمعلل او نافع او غير مضر وغير نافع وعلى القادر الثلاثة تسعة  
 احتمالات فتأمل ونفس على الجواب مما شاع بيان لما يجب  
 وقوله الحل خير لقوله مما يجب ولعل الغرض من ايتان هذا بيان  
 هو الاشارة الى وجه تركه في المتن والى سبب وجوب علمه  
 هنا ايضا فتأمل تنل وان كان نوعا من المنع اى من المناقضة  
 بدلالة السوق والدوق فان قلت لا يجوز له يكون نوعا منه لانه  
 طلب الدليل كما مر ولا طلب في الحل بل هو تعيين موضع الغلط  
 كما صرح به انفا قلت للحل طلب الدليل مع بيان منشأ الغلط  
 واما اقتصر هنا على الجزء الاخير الذي هو المقصود منه وما به  
 الفرق والامتيار عن سائر الانواع مساحه فان قلت يا بابه قوله  
 ولا يقصد به طلب الدليل اه قلت طلب الشئ قد يجامع مع عدم  
 قصد كما في التكليف بما لا يطاق فافهم نوع خصوصية وعلل

نحو

تلك الخصوصية هي كونه المقدم به بيان منشأ الغلط لا طلب الدليل  
 لان هذا المعنى لا يوجد في سائر الانواع وقد يقال هي بيان منشأ  
 الغلط وقيل هي وروده على مقدمة مسببة عند الغلط بخلاف سائر  
 الانواع وقد يقال لان سائر الانواع لا يرد عليه على تلك  
 المقدمة بل يرد عليه ايضا الا انه لا يبين منشأ الغلط اقول يمكن  
 ان يجاب بان المراد وجوب الورد على تلك المقدمة في الحل دون  
 سائر الانواع ونقصه اى الدليل فحينئذ يحرم اى ابطاله  
 فيه انه ينتقض بالنقض الذي يكون يحكم فساد الدليل فتأمل  
 اى الحكم بطلان الدليل انما يقتضيه هذا الابطال هو المصريح به فيما بينهم  
 من انه اقامة الدليل على البطلان لانه لو ضربه الاخص بالنقض  
 بالنظرية كما قيل بل لانه لا اقامة دليل في النقض ولو اعم الدليل في الشاهد  
 واخذ الابطال ههنا من المعنى لا استدراك قوله بالتخلف  
 او استلزامه بالتخلف اى تخلف الحكم المدعى عن الدليل  
 الدال عليه في المادة الغلانية بنوع المعلل بقرينة قوله او باستلزامه  
 والاول يصح المقابلة الى اقامة الدليل الظاهر انه اقامتها  
 فافواه اما باعتبار رجوعه الى احدها او باعتبار رجوعه  
 الى الشاهد الدال عليه لفظ الشهادة ولا يجوز لنا ان لا باعتبار  
 كل واحد كما لا يخفى على اهل الذوق والشوق والتقابل  
 الجواب سؤاله تقدير ان التخلف فساد مخصوص فلا يحس  
 التقابل بالاستلزام فصوص الفساد بالاول متعلق بقوله  
 خاص وقوله فيه بقوله باعتبار الغدير راجع الى الاول وذلك

منه على الغرض  
 ٢٤



الحكم الخاص على ما اشار اليه في الحاشية ما سيظهر عند بيان الوظائف  
 الموجبة من طرف المعلن من تعلق المعين بالصغرى وكون الكبرى وجوب  
 تسليم المقدمة الاولى عند منع الثانية والخاص انه وان لم يكن بين الخلف  
 والاستلزام المذكور حسن تقابل في نفسه الا انه ذكرناه مقابلا ليمكن  
 الحكم الخاص الاول فيما ياتي بقولنا في الاول منعان الخ فافهم ولا تغفل  
 اجمالا متعلق اما بالتصوير كما هو الظاهر احتمالا والموافق لما ياتي  
 في المعارضه فانه الاجمال ان التفصيل في التصوير انما يكون بضم المثال الجوهري  
 واما ذكره هنا خال عنه واما بالنقص لكنه خلاف الظاهر احتمالا حيث  
 عدل عن المشهور من التوصيف بالاجمال دون الاجمال واما بكل واحد  
 منها او في المحكوم عليه لو قال راسا الا في المحكوم عليه وذلك  
 في القياس الاقتراني او في الجزء المتكرر الخ لكان اولى المطلوب  
 الظاهر متعلق بكل واحد من الموضوع والمحكوم عليه وذلك في القياس  
 الاقتراني الخ اعلم ان القياس اما اقتراني وهو الذي لم يكن عين النتيجة  
 او نقيضها مذكورا فيه واما استثنائي وهو الذي يكون شئ منهما مذكورا  
 فيه والاول اما محلي وهو الذي يتركب من تخيلية او شرطية وهو الذي يتركب  
 من شرطية هذا اما مثال النقص في القياس الاقتراني المحلي فبان يقول  
 المعلل العالم قديم لانه مستند الى القديم وكل ما هو كذلك فهو قديم  
 فينقض السائل ويقول هذا الدليل بعينه جازم لحوادث اليومية بان  
 يقال انها مستند الى القديم وكل ما هو كذلك فهو قديم مع الخلف  
 الحكم المدعى عنه فالفاوت بين الدليلين ليس الا في الموضوع فانه في الاول  
 العالم وفي الثاني لحوادث اليومية وذلك في القياس الاقتراني

بالتصوير

الاقتراني

الشروط مثل ان يقول المعلل كل ما كان العالم مستندا الى الواجب كان مستندا  
 الى القديم وكل ما كان مستندا الى القديم فهو قديم فيقول الناقض هذا  
 الدليل جازم في لحوادث اليومية لانها كلها كانت مستندة الى الواجب  
 كانت مستندة الى القديم الخ فلم يتفاوت الدليلان الا في المحكوم عليه  
 المطلوب فانه في الاول العالم وفي الثاني لحوادث اليومية وفي الجزء  
 المتكرر قيل المراد به هو المقدمة الاستثنائية مع التالى ويقال في المقدمة  
 الاستثنائية فقط ثم انه قد يقال فيه خطا فاحش لانه قد يكون التفاوت  
 في غير المتكرر كما اذا كان المقدم والثاني مشتركين في الموضوع اقول يمكن ان يراد  
 بالجزء المتكرر كل جزء يتكرر في القياس مقدما او تاليا او مقدم استثنائية  
 فيندفع الخطا بعينه نفي او اثباتا قديما الى الواجب ان يقال  
 بعينه او نفي او اثباتا حتى يكون قوله بعينه نافي الى استثنائية  
 عين المقدم وقوله او نفي او اثباتا الى ما يستثنى نقيض التالى  
 ويقال ان قوله نفي او اثباتا تعميم للعين اي عين المتكرر من جهة  
 النفي بالنظر الى استثناء النقيض او من جهة الاثبات بالنظر الى اشتداد  
 العين وقد يقال لا يتصور التكرار في استثناء النقيض اصلا كما لا يخفى  
 الا ان يراد بالعين العينية مادة مع قطع النظر عن الصور لكنه بعيد  
 جدا ويحتمل ان يكون قوله نفي او اثباتا تعميما لقوله بعينه على ان يكون  
 البيان مقصورا على ما يستثنى فيه العين فتأمل وذلك في القياس  
 الاستثنائي كان يقول المعلل اذا كان العالم مستندا الى القديم كان  
 قديما لكنه مستند اليه فينقض السائل بان لحوادث اذا كانت مستندة  
 اليه كانت قديمة لكنها مستند اليه او يقول المعلل لو لم يكن العالم



قويا لما كان مستندا اليه لكنه مستند فينقض بانه لو لم يكن الحوادث  
 قديمة لما كانت مستندة اليه لكنها مستندة فهذا انما يترك  
 فيه <sup>بعضه اثباتا</sup> واما مثال المتكرر بعينه نفيما يقال الشخص  
 الذي يأخذ اموال الناس ظلما انه ظالم اذ لو لم يكن ظلما لاجتنب  
 عن اخذ اموال الناس لكنه لم يجتنب فينقض بعامل الصدقة بان يقال  
 لو لم يكن عامل الصدقة ظلما لاجتنب عن اخذ اموال الناس لكنه  
 لم يجتنب فافهم <sup>كما قال بعض الافاضل انما اسند اليه</sup>  
 لما اشار اليه في الخاشية هنا حيث قال لكنه فيه شئ لا يخفى على  
 ذوي الفطن انهم واصل ذلك الشئ انه انما يحتاج الى مرض  
 الغنية في قول الناقض هذا الدليل جار بعينه في تلك المادة  
 عن ظاهرها اذ كانت الدليل مأخوذا على اصطلاح المنطقيين  
 واما اذا اخذ على ما هو المشهور عند الاموليين فلا حاجة  
 الى ذلك كما لا يخفى <sup>ففي الاول معان متعلقان</sup> في الاول  
 ان يقول في الاول منع الصغرى كما لا يخفى اللهم الا ان يقال انه  
 قصد التفصيل فقال ما قال قائل <sup>بلا عين مرتبط</sup>  
 بقوله اي المنع يعني ان الضمير راجع الى المنعين الغنيين  
 فانهم لو عينا للغا قولنا فامدوا بالاربع بالآخرى فمستند  
 فاقبل ان تقييد احد المنعين بقوله بلا عين سهو لانه يقتضي جواز  
 تعلق المنع الاول بالمقدمة الثانية ايضا وكذلك جواز تعلق  
 المنع الثاني بالمقدمة الاولى ايضا وهو خلاف ما تقر بينهم وكذا  
 منقطة ما يقال الظاهر انه لا حاجة اليه اذ المتبادر من احدهما

المجتمعة

على ما مر من المنع وهو متعلقان  
 المتعلقان في المنع

متعلق باحديهما

كما لا يخفى

عدم التعيين فان مبنى كلهما على ارتباط قوله بلا عين بقوله فاحدهما  
 لكن على تقدير انه متعلق بقوله والاخرى الاخرى اي يجوز منع  
 المقدمة الثانية لكن لا على كل تقدير بل على تقدير تسليم الاولى  
 وقوله ان اراد منع كليهما محل لهذا المقصود ومفسد للمعنى اذ لا  
 معنى لتسليم الاولى عند ارادة منع كليهما وانما الواجب تسليمها  
 وان اراد منع الثانية قبل منع الاولى او بعد قيل في توجيه المراد  
 منعها بان منع الاولى ثم الثانية فافهم <sup>والا فلا اي وان لم يرد</sup>  
 منع كليهما فلا يشترط تسليم الاولى وفيه انه يجب التسليم عند  
 ارادة منع الثانية فقط ايضا والا يلزم اعتراف الفساد وكما  
 لا يخفى قيل المراد عدم اشتراط التسليم بحسب الظاهر لا يجب  
 الاعتقاد وفيه انه ياباه قوله الا ان لا يلزم اعتراف فساد  
 الدليل من حيث لا يشترط قائل <sup>والا يلزم اي اه وان لم</sup>  
 يجب ولم يسلم يلزم اعتراف فساد الدليل من حيث لا يشترط  
 قال في الخاشية لانه يحكي الدليل خاتما والمدعي عامتا والاخص  
 لا يستلزم الا ان انتهى وفيه ان البحث انما هو في منع تخلف  
 حكم المدعي الدليل في تلك المادة وهو لا يقتضي كون تلك المادة  
 مدعى الدليل كما لا يخفى فلا يلزم الدليل خاتما والمدعي عامتا  
 مثلا اذا قال المحلل هذا حارة لانه نار وكل نار حارة فنقض بالشمس  
 فيقول ان الدليل جار فيها يختلف عنها حكم مدعيه فينبغي العمل  
 منع كلتا المقدمتين بان يقول لا نعم ان الدليل جار فيها ومع هذا  
 لا نعم انه حكم مدعيه يختلف عنها ولا يلزم منه كون مدعي الدليل

اولا

فان لا يلزم من عدم التسليم بحسب الظاهر الا ان لا يلزم  
 الاعتراف فساد الدليل من حيث لا يشترط



فان منع الجوان الاستلزام الاعتراف بالتخلف المبحوث عنه كما مر وكذا منع التخلف  
بالاستلزام الجوان لا يستلزم القول بان هذا من مدعي دليلنا كما سبق ايضا

علا  
عند تصور المنع حيث قال فيقول في منع المقدمة الاولى لانهم ان دليلنا جارية تلك المادة اذ قد اعتبر فيه قيد لا يوجد فيها فهذا المثار  
المحذور الدليل ثم قال فيقول في منع الثانية لانهم التخلف بل انما تخلف اذ كان المراد في المدعى ما فهمته او من تلك المادة ما فهمته  
وهذا المثار المحذور المدعى والمادة فقد جعل هناك المحذور الاول سند المنع الاول والثاني سند الثاني فقد بطل

الذي اقيم ههنا عاما بل هو خاص غاية ان حكمه عاما ولا يحذور  
فيه وهذا يظهر من ايراد ما يقال ان منع الجوان يستلزم الاعتراف بالتخلف  
واذا منع التخلف بلا تسليم الجوان يكون قائما بوجود الملزوم بدون  
اللازم وايضا منع التخلف بلا تسليم الجوان يستلزم القول بان هذا  
من مدعي دليلنا لكنه لا يجوز فيه وما هذا الا اعتراف بفساده وكذا  
ما قاله بعض الافاضل من انه بايراد المنع الاول كانه قال ان هذه  
المادة ليست من مدلوله الدليل الذي ذكر وبايراد المنع الثاني من غير  
تسليم كانه قال انها من مدلوله فيلزم اجتماع النقيضين وهو عين الفساد  
انتهى اذ يجوز ان يكون المدلول اعم كقاسر واما منع كبراه جواب  
سؤاله فكانه قيل لم لم يذكر المصنف الكبري مع ان من الوظائف فاجاب  
بما حاصله ان المصنف بنى الكلام على ما هو الرابع عنده فهو غير  
جيد لباهية وظهور اذ فساد الدليل بعد الجوان والتخلف مما لا ينبغي  
وانما قال غير جيد ولم يقل غير صحيح اذ يصح منع البديهي لغرض من الاغراض  
كما لا يخفى لكنه لا يليق بحال المناظرين من حيث انه مناظر لان غرضه  
اظهار الطوبى وان جوده المناسب وانه جوده الا ان يقال  
المراد بالتجوز هو التجوز على وجه الجور فبطل لعل وجهه انما لا نسلم  
انه غير جيد مطلقا انما يكون كذلك اذا كان بلا سند واما اذا كان  
بلسند واما اذا كان في السند فهو جيد اذ منع البديهي منع السند  
جيد كقاسر على منعان مبني على الحكاية فلا مرد عليه الشكامة  
قد هو راي في تصوير المنعين كيف يقرر التحريم اي تحريم الدليل  
والمدعي والمادة فالاول حرر وبتين في تصوير المنع الاول والاخير ان

في المنع

في المنع الثاني فتذكر فقد ذكرنا له اشارة الى ان هذه التحريات الثلاثة فيما سبق  
حررت على ان يكون سند او ههنا يلزم ان تحور على ان يكون وظائف مستقلة فافرقا  
لكم الاحسن يعني ان هذه التحريات يجوز ان تجعل سند كما مر ويجوز  
ان تجعل وظائف مستقلة كما ههنا كذا الاحسن ان تجعل اسانيد ووجه  
الاحسن بما اشار اليه في الحاشية تفهنا حيث قال ووجهه اذ جعلت  
اسانيد لا يتعلق بها المنع وان جعلت وظائف مستقلة كانت استدلالا  
كما قال بعض الفضلاء فيعلق بها المنع فتدبر الاول بالمنع المراد بالاول هو التحريم الاول  
والاول الثاني هو المنع الاول المتعلق بالمقدمة الاولى والثاني بالثاني  
المراد بالثاني المراد بالثاني الاول ما يقابل الاول كما اشار اليه في الحاشية  
حيث قال المراد من الثاني المتأخر من الاول انتهى وهو الحقيقة اثبات  
تحريم المدعي وتحريم المادة وقد يقال المراد به هو الثاني من الثلاثة وتحريم  
المدعي والثاني فلم يتعرف به بناء على انه يجري في كل المنعين واما المراد  
بالثاني الثاني فهو المنع الثاني المتعلق بالمقدمة الثالثة اي ابطال  
الدليل الاول ان يقول نقض الدليل ليطهر وجهه فنقض قوله فنيه تغليب  
في التخلف والاستلزام الظاهر او بدل الواو بل الظاهر ان  
الاستلزام راسا على ما يقتضيه الشقوق كما لا يخفى على اهل الذوق وما قاله  
بعض الاقوال من ان ذكر ههنا الاشارة الى ان الابطال باحد هما غير  
مختص بالدليل المستنبط من التخلف فليس بشئ اذ عدم الاختصاص  
يستفاد من قوله الاقوال والثاني كالاو لا يستفاد منه عدم اختصاص  
سائر الوظائف وكذا ما قيل انه لما كان النقض الوارد على قياس  
التخلف هو الابطال بالتخلف والاستلزام جميعا اذ القسرا اذ لا يصح

في المنع الثاني فتذكر

والثاني بالثاني

في المنع الثاني



حكم الاستلزام الذي  
بالدليل المستنبط  
منه

ذلك ان يكون معها الجفها المذكور في تعريف النقص

بأحدهما متعلق بالابطال والضمين للتحلف والاستلزام وفيه استخدام  
في تعلق النقص بالنقص كلام قيل لعل الكلام ان النقص بالتحلف سواء  
تعلق بالدليل المستنبط من التحلف والاستلزام معصاوم للبداهة لان استلزام  
هذين الدليلين مدعاها الذي هو بطلان الدليل بداهة فلا يكون مسموعا واما  
النقص بالاستلزام الفساد فهو متعلق بالدليل المستنبط من التحلف او  
الاستلزام فجاز اذ هذا الدليل ان يمكن ان يستلزم فسادا اخر  
فماثل اشارة الى التعريف بينهما وقد يقال يجوز النقص بالتحلف على الدليل  
المستنبط من التحلف عند من يقول بتخصيص الدالة واما عند من لم يقل به  
فلا يجوز اصلا ويقال شاهد التحلف لا ينقص بدليل التحلف والاولون  
الاعتراف بفساد دليله ايضا المتعلقين بحكمه بمقتضى  
فيه ان المعنيين المتعلقين بصغرى قياس الاستلزام لباها المنعوت  
للمعنيين بمقتضى ضميتين لصغرى قياس التحلف كما لا يخفى  
اصفاده اى لصغرى قياس التحلف اى الاول بقسما اما لاحد المعنيين  
او المضمين للجور والآخر بكلامه يعنى ان المنع الاخرية لى بكبراه  
ان كانت محلا للمنع وهكذا المعنى سائر نظائره كما لا يخفى فلا يتوجه  
عليه ما قد يقال ان هذا على اطلاقه ليس بصحيح اذ قد يكون الكبرى بدلهية  
فلا يتوجه اليه المنع اى مع ان الشروط السابقة اى مثله يعنى  
ان تسليم الصغرى والكبرى ليس امرا واجبا ههنا بل هو امر لائق ووجه  
اللباقة ان ذلك المنع من غير تسليم دليل الجدوى كما لا يخفى وقد يقال  
انه مخالف لما يشعر بمنع الكبرى من غير تسليم الصغرى ويجوز

حكم  
فان  
تختلف  
عنه  
بما  
لا  
يخفى  
على  
المتأمل  
فان  
المتأمل  
يلاحظ  
ان  
المتأمل  
يلاحظ  
ان  
المتأمل  
يلاحظ

الصغرى اذا اراد منع

الرد

الترديد في الاول قال بعض الافاضل لم يذكر المص فيما سبق لانه عند  
التحقيق راجع الى تخير المادة بل الى المعنيين المذكورين فتذكر انتهى ولعل  
وجه الامر بالتذكير ان الترديد في الثاني ايضا راجع الى المعنيين وليس  
منهما فرق فانه هذا الوجه والتحلف باعتبار اخر قد يقال بشرط  
فيه تسليم الاول ايضا في نفي بيع الغائب نقل عنه ان الاول في نفي  
عقد الغائب نقل عنه ان الاول في نفي عقد الغائب يظهر وجهه بالفكر  
الصائب وهو امكان جريان الدليل في مادة النقص ح قائل وقيل  
لعل وجهه انه يحتمل بيع والشراء فيعتبر الغيبة بالنسبة الى البائع  
والشراء فلا يتم فيه انه لا يدخل شمول البيع او الشراء في اعتبار الغيبة  
اليها بل يعتبر في عدم الشمول ايضا كما لا يخفى وقد يقال وبه ان حكم  
مدعاه على ذلك التمسك في البيع فلا وجه لانه لا يتألف عنه نفي البيع في تلك  
المادة واما نفي العقد فله وجه لا مكان العقد في المارة دون البيع  
ويجيب عنه اى عن النقص المسور بان العلة هو المجموع اى فيما يمكن ذلك  
كما في المثال المذكور وقد اقال في الحاشية ههنا وهذا المجموع لا يجوز  
في تلك المادة وهو ظاهر من الجواب في الحقيقة منع الجريان واما اذا  
لم يكن ذلك كما اذا كان القيد المحذوف فقط المحذور عليه على ما نقل  
عنه فيما سبق فلا يوجب حج بذا بل بجواب اخر هذا فلا يرد ما قيل  
ان بين الحاشيتين منافات ظاهرة الا ان يبين اى للعلل ان العلة  
هي القود المذكورة في كلام الناقض فقط ولا دخل المحذوف في العلة  
فيح مود عليه النقص ولا يمكن ان يجاب عنه بان العلة هي المجموع وقيل  
المواد بيان ان اتمن بان العلة هي المذكورة فقط حتى يكون هذا البيان

وعلى القول



منه اثباتا للمقدمة المنوعة وهي الجريان وورد الجواب المعلن بان العلة  
على الجميع وانت خبير بان هذا البيان من الناقض يستلزم الاعتراض  
بصحته دليل المعلن من حيث لا يشعر على الاصح احتراز عما قيل  
انها غير موجبه لكونها من قبيل تعيين الطريق والحقيق عمها انه اراد  
السائل ان هناك طريق اخر غير مشتمل على الاستدراك والاحتياج  
بلا توجع لذلك الطريق كان من قبيل تعيين الطريق خارجا عن قانون  
التوجيه وان اراد ان هناك طريقا راجعا لعدم الاشتمال او  
الاحتياج فلا بد من العدول اليه او اراد منع ادعاءى الضمنية  
لم يكن منه يكون من ذاب المناظرين الا ان الظاهر هو الثاني ولذا  
قال على الاصح هكذا ينبغي ان يعلم حقيقة او مجازا كونها  
حقيقة مبنى على ورودها على مقدمة ضمنية على تقدير ان يكون  
الاستلزام من المقدمة والاخران راجعين الدخول فيه واما كونها  
مجازا فبناء على ورودها على دعاوى الضمنية اما كونها  
من المناقض اى الحقيقية كما يده عليه السياق وقوية الى الاصل  
ان يعبر من الحقيقة والمجازية ويرد بين كون الاستلزام مما  
توقف عليه صحة الدليل وبين كونه من دعاوى الضمنية بدون  
التوقف حتى يلزم لقوله حقيقة او مجازا مما يتوقف عليه  
صحة الدليل قطعاً قيل فيه نظر لان استلزام بعد صحة فكيف  
يتوقف عليه صحته والموقوف عليه لا بد ان يكون مقدماً على الموقف  
ودعوى التوقف العلم لا يسمع وان كان الاستلزام العلمى مسموحاً  
ويقال المراد بالتوقف هو التوقف بالمعنى الاعم وهو اولاه لا يمنع

بالجنى

لا بالمعنى الاخص وهو عدم حصول الموقف عليه فلا كلام عليه  
والاولان راجعان اه نقل عنه اما الثاني فلا حاجة  
الى امر مستلزم لعدم كفاية ذلك المقدار فى الاستلزام واما  
فى الاول فلان الاستلزام المقترن فى الدليل استلزام السبب  
للسبب كما هو المتبادر والمركب من السبب وغير السبب  
لا يكون سبباً قيل فيه نظر لان المركب من السبب التام وغيره  
يكون سبباً ويقال ان المجموع لا يطلق عليه انه سبب وان كان  
كافياً وجود المعلول لان المركب من الداخل والخارج خارج  
عن الدخول فى الاستلزام بان هذا المجموع ليس بمستلزم وان  
كان الاستلزام موجودا اقول هذا يقتضى ان يكون الاستلزام  
بمعنى استلزام الجميع ولا يكون فى صحة الدليل استلزام الجوز  
وهو غير ظاهر بل الاشتغال بالدخول فى استلزام المجموع من قبل  
الاشتغال بالدخول فى استلزام الجميع من قبل الاشتغال بالعبث  
اما كونها من النقص الاجمالى فلا يبرها ابطال الدليل بفساد  
معين فيه ان كونها كذلك بالاستلزام كونها من النقص اذ هو  
على ما مر ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام خصوصاً  
الفساد لا ابطاله بفساد معين وبينهما فرق على ان يكون  
الاول من هذا القبيل محل نظر لان اشتمال الشئ مستدركا  
لا يستلزم فساد ذلك الشئ فالا فرب ان يقال فلا يبرها  
ابطال الدليل بالتخلف فانه لو لم يستلزم المدعى لتخلف  
الحكم فمائل فلا تحبط اشارة الى ان كونها ابطال الدليل



لا ينافي كون الاستلزام مقدمة فان في الاستلزام شيء كان باعتبار  
 انه شاهد للنقض وفناد مخصوص من غير اعتبار انه مقدمة  
 وهي المقابل اه قيل تقديم المص هذا التعريف وجعل المعارضة من  
 الوظائف المتعلقة بالدليل يشعر بانه هو الراجح عنه لا يقال انه هدم  
 المدعى يستلزم عدم الدليل بخلاف العكس فعلى هذا ينبغي ان يكون  
 الثاني راجحا لانا نقول ليس هذا في مطلق المعارضة بل هو  
 مخصوص بالمعارضة بالقلب انتهى وانت حين بان الفرق  
 بين المعارضة بالقلب وبين غير في ذلك الحكم تحكم فان المدعى  
 لا يوزم والدليل ملزم سواء كان المعارضة معارضة بالقلب او  
 لا يوزم من هدم اللازم هدم الملزوم واللا يلزم وجود الملزوم بدون  
 اللازم وهو باطل بخلاف العكس اذ لا يلزم من هدم الملزوم  
 هدم اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم فان قلت انما يلزم من هدم  
 اللازم هدم الملزوم اذ كان عدم اللازم بانتفاء ذاته مع بقاء  
 الملزوم وذلك ممنوع لجواز ان يكون بانتفاء الذات وصفة  
 الملزوم معا ورجح لا يلزم من انتفاء انتفاء الملزوم قلت المراد  
 ان عدم المدعى يستلزم هدم دلالية الدليل لا هدم ذاته فانهم  
 ان ابطال دليل المعلن اه يرض بانها على هذا التفسير متعلق  
 بالدليل لا بالمدعى وبان المراد بالمقابلة والممانعة لا مقابلة المدعى وممانعة  
 وممانعة قال بعض الفضلاء في خاشية على الخاشية الفتحة  
 فيه اي في كون المعارضة بهذا التفسير متعلقا بالدليل مع ظاهر  
 اذ المقابلة على سبيل الممانعة كما يتعلق بالدلول يعني انه كما جاز

مقابلة الدليل

ان يوفى ممانعة مقابلة الدليل وممانعة وحسب ذلك يكون متعلقا بالدليل بان  
 ايضا ان يكون ممانعة مقابلة الدليل وانعت له شيء يكون متعلقا بالمدعى  
 وهذا كلام حق يليق بان يتعلق بالقول وان ردها بعض المتقصبين  
 بما لا يحصل له على ما نشرها به قيل متعلق بقوله وهي المقابلة  
 على سبيل الممانعة يعني ان ضمير به راجع الى هذا التعريف اقول ويجوز  
 ان يكون متعلقا بقوله اي ابطال دليل الممانعة مقابلة دليل ممانع الضمير  
 راجعا اليه ويكون اشارة الى تفسير المحقق الشريف في خاشية  
 على شرح التمهيد بل هذا النسب بالمقابلة قائل المتقضى تعلق  
 المعارضة بالدليل قد عرفت ما فيه على خلاف ما اقام اه هذا  
 لاختلاف اعم من التفسير وما يستلزمه كالاخص منه وما يساويه لان الدليل  
 الدال على ما يستلزم النقيض دال على ذلك النقيض جزما لوان  
 المراد يعني ان مرام المعارضة هدم كل مرام المعلن فهدمه مرام المعلن وهو  
 مدعاه اتم في مرام المعارضة من هدمه دليل المعلن اذ الاول يستلزم الثاني  
 بخلاف العكس ولما لم يقع عليه هذا القول المراد من هذا  
 القول ما في سياق قوله منى علم الاول اه زدنا قولنا لان اه  
 اي زدنا في الشرح بعد قولنا وهو لا ووفق للمجاورات وبعد قولنا والاسب للمقام وبعد قولنا  
 الاسب للمرام قولنا لان اه نو نكتة دقيقة وهي ان المقابل  
 فاعلا كان او مفعولا لا يقوم الا بالفرق فيلزم ابطال الدليلين  
 كما قلنا في الخاشية من هنا يعني يلزم على هذا التصور ابطال  
 المعارض دليل نفسه اي ضمير لزم ما ظاهرا او هذا القدر يكفي  
 في العدول عنه كما لا يخفى فلا يرد ما يقدح في ان هذا يلزم في التصور

دعوى



المذكور في المتن ايضا لان مدلول دليل المعلن يقتض مدلول دليل  
 المعارض ايضا فيقال المعارض ايضا هذا الدليل قام على نقيض  
 مدلوله دليل وهو دليل المعلن فلا فرق بين التصويرين في لزوم  
 حكم المعارض بنفسه دليل نفسه انتهى فان اللزوم هو من  
 يبين بظاهره فبينهما فرق ما وهو ظاهره قال بعض الافاضل  
 النكتة الصحيحة هي هنا ان غرض المعارض يتأتى من هذا  
 التصور اذا قرئ بفتح الباء واما اذا قرئ بالكسر فلا يكون  
 هذا التصور وافيافي اداء المقصود وقيل لعل النكتة هي اللشارة  
 الى ان المراد بالمقابل الماخذ في التفسير الاول ليس مطلقا  
 بل الملة الملة على وجه المانعة في ثبوت مقتضى دليل المعلن وفيه  
 ان هذه النكتة مستحصل بالتصوير الملايم ايضا بان يقال دليلك  
 هذا مقابل بدليل يدل على نقيض مدلوله فلا يكون وجهه  
 للعدول عنه القائم على نقيض مدلول دليل المعلن نعم  
 على كل التصويرين فان المدلول والمدعى متحدان ذاتا ومتغايران  
 اعتبارا فلا يتوجه ما قيل انه لو قال او على نقيض مدعاه لكان  
 اتم لكمة تركه احالة على المقايسة والاداي وان لم يأت  
 ذلك الدليل فيكون المعارض مكابرة منازعة لا لانها رافضة  
 وفيه نظر قد يكون قيام ذلك الدليل بدليها اوليا او نظريا  
 معلوما للمعلن بحيث لا يحتاج الى الاثبات بل يكفي نفس المعارضة  
 منبها اليه فلا تكون المعارضة بلا اتيان ذلك مكابرة وانما  
 فيه انه انما يكون مكابرة ان لو لم يتم المعارض دليله اصلا

وهو ليس كذلك ولا يشترط في المعارضة تمامة الدليل على مقدمات  
 الدليل نعم يجب ذلك ان منعها مانع وذلك الوجوب لا يخرجها  
 عن المعارضة ولا يدخلها في المكابرة فتأمل اي تغيير الدليل الذي  
 عورض عليه او على مدلوله كما هو المتبادر وفيه ان هذا التغيير لا ينفع  
 فان دليل المعارض القائم على نقيض مدلول الدليل الاول للمعلن قائم  
 على الثاني ايضا فلا يفيد وما قيل ان نفعه في صورة تعلق المعارضة  
 بالدليل ظاهره واما في صورة تعلقها بالمدعى فلرجوعها بحسب الحقيقة  
 الى الدليل ففيه نظر <sup>انما</sup> ولا فلا نفع في الصورة الاولى ثم ودعوى  
 الظهور غير مفيد وما قد يقال ان مناد الدليل لا يستلزم مناد المدعى  
 حتى يلزم منه مناد الدليل الثاني ففيه ان مناد الدليل بالفساد  
 لمخصوص الذي هو قيام دليل على نقيض مدلوله يستلزم مناد المدعى  
 كما لا يخفى واما اناسيا فان ذلك الموضوع انما هو بواسطة استلزام  
 مناد الارز من مناد الملزوم فكان الدليل الاول ملزوم للمدعى كذلك  
 الدليل الثاني ملزوم له من مناد يستلزم مناد الثاني ايضا فتأمل  
 اقول تغيير الدليل اذا كان بدليل أقوى من الاول بوجه من الوجوه يكون  
 اظهر مادة وصورة من الاول ومسلم عند المعارض او كان بحيث يستفاد  
 منه اختلال دليل المعارض بلا خفاء فهو مفيد قطعاً على انه يجوز ان  
 يؤمخوع الدليلين اقول من دليل واحد وايضا ان المعارض انما اعتبر  
 دليله من حيث انه قائم على نقيض مدلول الدليل الاول للمعلن واما  
 كونه قائماً على نقيض مدلول الثاني فامر ثان على ما اعتبر غير مضر  
 للافادة نعم اذا اعتبر المعارض وجعل دليله معارضاً لذلك

على  
 وقد قال انما يجب من تغيير الدليل الذي هو  
 ومن حيث فنيض المعارض في المقدمات  
 انما يتغير دليل اصل المدعى فتأمل



الدليل ايضا وجب على المعلن دفعه بوجه من الوجوه فليست تدبر  
 والتحري ان لا يقدم التغير لكان اسلم من التخصيص ثم في كون  
 الدليل نافعا ههنا فنقل قد بر شرارة يمكن ان يجعل هذا التحري ان  
 سدين لمنع المقدمة على قياس ما سبق اي النقص الاجمالي  
 التحقيق قيل لم يظهر وجه تفسير ههنا بهذا وفي النقص فيما  
 سبق بقوله اي ابطال الدليل المستنبط من المختلف والاستلزام  
 اه اقول لعل وجهه انه لما لم يذكر فيما سبق الدليل في تعريف  
 النقص الاجمالي والنقص الاجمالي انما يتوجه الى الدليل شبه  
 هناك بالتغير المذكور على انه انما يتوجه الى الدليل المستنبط  
 من المختلف والاستلزام وانما ههنا فلما ذكر في تعريف المعارضة  
 الدليل لم يوجب الى هذا النسبة والفرق بين تعيين الدليل  
 والمعارضة جواب عن سؤال مقدرة تقديره انه لا فرق بين تعيين  
 الدليل وبين المعارضة فان كليهما اثبات المعلن مدعاه باقامة الدليل  
 عليه فلا يخفى المقابلة فاجاب رحمه الله بان بينهما فوفاي حسن  
 المقابلة به وبهذا اندفع ما قيل ان تخصيص الفرق بين التغير  
 والمعارضة دون النقص المذكور يحكم على النقص الاجمالي  
 قد يقال المناهضة ان يتركه لانه ليس في محله على ان الفرق بين  
 المعارضة واضحا لا حاجة الى البيان فقامت  
 دليل المعلن الثاني اعم من ان يكون ناقضا او معارضا  
 ومدعاه عطف على قوله دليل المعلن اشارة الى التفسير  
 الثاني للمعارضة نفس مدعاه الاحسن مدعى نفسه

وحيث

الى ابطال مدعى المعارض الاولى الى ابطال دليل المعلن الاول لا  
 الى مدعاه مع ان المعلن انتقل اشارة الى الفرق بوجه اخر  
 لكن بقي النقص في نقص النقص استدراك من قوله  
 والفرق بين تعيين الدليل والمعارضة اه فالمراد بالنقص  
 الاول معناه اللغوي وهو الهدم وبالاخيرين النقص الاجمالي  
 والمعارضة يعني بقي الاعتراض بعدم الفرق بين النقص الاجمالي  
 على النقص الاجمالي او المعارضة وبين النقص عليها بلا ياب جواب  
 بخوابه ان الاول ابطال دليل الناقض او المعارضة بالتخلف والاستلزام  
 والثاني ابطال دليلها ايضا لكنه بواسطة الاخرين المذكورين في الشرع  
 وقال جمهور المحققين المراد انه بقي الاعتراض في المعارضة على المعارضة  
 فانهم لا يجوزون ان حاصلها اثبات المدعى وهو حاصل قبل فلا فائدة  
 فيه وانت خبير بان هذا انما يتوجه الى الثاني للمعارضة لا على الاول  
 اذ هي على القول ابطال الدليل واذا ابطال الدليل لم يبق المدعى مثبتا  
 واما جواب هذا الاعتراض فهو انه يجوز ان يكون مجموع الدليلين  
 اقوى من دليل واحد بل يجوز ان يكون الدليل الثاني اظهر مادة او صورة  
 او مسلما عند المعارض او يكون اختلال دليل المعارض مستفاد منه  
 ويحتمل ان يكون المعنى هكذا بقي الاعتراض في تعلق النقص الاجمالي  
 بالنقص الاجمالي او هكذا بقي السؤال بعدم الفرق بين التغير  
 وبين النقص الاجمالي او هكذا بقي الانتفاض في النقص الاجمالي  
 على المعارض بانه لا يجوز في صورة المعارضة بالقلب لان دليل  
 المعارض عين دليل المعلن في نفس النقص قائل واتخذ ايضا



في بعض المادة سواء اتحد في بعض اخر ايضا او لا والحاصل ان الاتحاد  
 في الصورة وفي بعض المادة شرط في المعارضة بالقلب واما الاتحاد  
 في بعض اخر فليس بشرط لان عدمه شرط قبل اتحاد الدليلين في الحجة  
 الاوسط يستلزم اتحادهما في الصفري لانهما مشتملة على موضوع  
 مساويين الخصمين وهما متحدان ويلزم من الاتحاد في الصفري الاتحاد  
 في الكبرى فيتحده من جميع الوجوه فينا في تقييد المادة ببعض  
 اقول وانت خير بان الاشتمال المذكور لا يستلزم الاتحاد في الصفري  
 لجواز التغير بالكمية او الكمية وكذا لا يستلزم الاتحاد في الصفري  
 الاتحاد في الكبرى لذلك وهو الحجة الاوسط اعلم بانهم  
 اختلفوا في تغير المراد ببعض المادة فذهب بعضهم الى انه هو الحجة  
 الاوسط لكونه العمدة وهو المختار من كثير من المحققين منهم شارح المحقق  
 والمحشي ابو الفتح وتبعهم المص وذهب بعض اخر الى ان المراد به هو  
 الكبرى واختار الفاضل العصام لكنه لم يبين وجهه ووجهه بعض  
 الافاضل بان النتيجة تابعة لاغنى المقدمات عن الاتحاد في الكبرى التي  
 الاخص من الصفري وباعتبار قائل وانت خير بان الدليلين  
 في المعارضة بالقلب قد لا يتحدان في الكبرى كما اذا اقيم دليل المعارضة  
 على المساوي لنقيض المدعى او على خلاف المدعى غير النقيض على ان  
 المعارض بين الادلة مع اتحاد الصورة والكبرى غير ظاهرة فالحق  
 ان المعارضة بالقلب انما تكون بالاتحاد في الصورة وفي الحجة الاوسط  
 في الافتراضات لكونه العمدة في المادة اشارة الى وجهه  
 تنصيصهم المعارضة بالقلب بما فيه الاتحاد في الحجة الاوسط لا الى وجهه

مخفي

مراد من بعض المواد بالحد الاوسط الظاهر انه بالجر عطف  
 على الصورة اذ لو لم يكن عطفا عليه لكان عطفا اما على بعض المادة  
 او على الحجة الاوسط واما ما كان لزم اشتراط الاتحاد في الصورة  
 واعتبار في المعارضة بالقلب في الاستثنائيين ايضا والظاهر  
 انه غير معتبر فيها بل المعبر فيها انما هو الاتحاد في الجزء المتكرر واما  
 الاتحاد في الصورة فليس امرا واجبا حتى تغاير صورة باعتبار الاشتمال  
 على المتصلة او المنفصلة او باعتبار استثناء العين او النقيض  
 مثلا بعد الاتحاد في الجزء المتكرر كان معارضة بالقلب فان ذلك  
 التغير بمنزلة تغاير التغير عن شكل واحد في الاقترانيات  
 فكما ان ذلك لا يخرجها عن كونها معارضة بالقلب كذلك هذا  
 التغير ايضا لا يخرجها عنه هذا فما قد يقال ان الصواب ان  
 يعطف على بعض المادة او على حد الاوسط وانه لو تغاير الدليلان  
 باعتبار استثناء العين والنقيض لم تكن معارضة بالقلب بل  
 معارضة بالغير بناء على اختلاف الصورة وح واما القول بان  
 القوم لم يعتبروا تعدد صورة الاستثناء في القلب وان امكن  
 لا يخفى بعد على ذوي الالباب فليس شئ وقيل الصورة وان اطلق  
 على هيئة الاستثنائية الا ان المتبادر منها عند الاطلاق هي  
 هيئة الاقترانيات التي تخص في الاشكال الاربعة فهم هنا  
 حمل الصورة على هذا المعنى المتبادر فلهذا عطف قوله والجزء  
 المتكرر على الصورة لا على الحجة الاوسط فتأمل لانها  
 لو امتنع لم يفد تغيرها واذا لم يفد تغيرها لما انفها الله تعالى فلو

في بعض المادة  
 في بعض المادة



استغنى لما انفاه الله تعالى وبعض تحقيقهم وهو كونه  
مفردا فيطابقه التمثيل بقوله لنفيه تعالى <sup>تسمى عن المعارضة</sup>  
معارضته بالمثل بوقش ههنا بان ترجيح الاتحاد في الصورة على الاتحاد  
في المادة حيث يسمى الاول بالمثل والثاني بالغير ترجيح بلا مرجح  
بل هو ترجيح مرجح اذ المادة مجزأة والصورة خارجة على المذهب  
الاصولي واجيب بان هذا مجرد اصطلاح والعشاحة في  
الاصطلاحات وبان الصورة هي التي تكون الشيء معها بالانفصال  
المادة فهو مرجح وبانها من حيث الاتحاد والكمالات بخلاف المادة  
فانها من حيث الكثرة والانتظام وقيل للمماثلة في الاتحاد والماهية  
فلما كانت الصورة سببا قريبا للاتحاد في الماهية جعلوا للاتحاد  
في الصورة عللة صحيحة لتسميها بالمعارضة بالمثل ولم يلتفتوا  
الى الاتحاد في المادة وقد يقال التحقيق ان المماثلة عبارة  
في الحقيقة عن اتحاد الذاتين في صفة واحدة وان المادة من قبيل الذات <sup>التي</sup>  
من قبيل الصفة فبناء على هذا اناسب ان يسمى ما اتحد في الصورة  
فقط معارضة بالمثل واما تسميته في المادة فقط معارضة  
بالغير فمبنى على كون الغير اعم من الاعتباري والحققي  
وامثلة المثل والغير اه اما الاول فكما اذا قال للمكيم العالم  
قديم لانه اثر القديم وكل اثر القديم قديم وعارض المتكلم  
بان العالم متغير وكل متغير حادث واما الثاني فكما عارض  
بان العالم اثر المختار ولا شيء من القديم باثر المختار فلا شيء  
من العالم بقديم الا ان تمثيل المثل اه قيل وكذا تمثيل

الغير فلو تعرض له ايضا لكان اولي لان عللة الصعوبة ملا حظلة  
الصورة في احواله والمثل والغير يشتركان فيها على هذين المذهبين  
في غاية الصعوبة وقد يقال لا يتم هذه الصعوبة وكذا عدم  
الموافقة لان جريان اقتسام المعارضة على هذين المذهبين انما هو  
باعتبار التركيب في احواله فح لا فرق بين هذين المذهبين وبين  
سائر المذاهب في جريان تلك الاقسام فان قلت اعتبار التركيب  
باعتبار التركيب في احواله في غاية الصعوبة قلت لا صعوبة  
فان التوهم اعتبر وهذا التركيب البتة لحصول التوصل سواء وجد  
ذلك للجريان او لا كما قالوا في تعريفه ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله  
اه لا يقال انما قلنا من الصعوبة في الجريان بذلك الاعتبار لا في نفس  
الاعتبار ولا نأفول انما ينشأ صعوبة الجريان بذلك اعتبار من  
صعوبة ذلك الاعتبار فلما لم يكن في ذلك الاعتبار صعوبة  
لم يكن في الجريان ايضا اقول معنى الصعوبة ههنا انه لو عرض  
دليل على هذين المذهبين بايراد كل من الدليلين مفردا لم يعرف ان  
هذه المعارضة معارضة بالمثل او معارضة بالغير بناء على انه  
يمكن التركيب في احواله بالاتحاد الصورة فقط وباتحاد المادة  
فقط فهي على الاول تكون معارضة بالمثل وعلى الثاني معارضة  
بالغير فالجزم باحدهما في غاية الصعوبة تدبر لعله اشارت  
الى امكان حمل الصورة في التعريفات المذكورة لاقتسام المعارضة  
على الدعم من صورة القياس وغيره دفعا للصعوبة ان مطلق  
النوع اه نقل عنه في الحاشية ههنا فيه من التكرار الضمني لاجل



المتوسط والغبي ما لا يخفى على التوحي انتهى فال تكرار الضمني انما  
 هو باعتبار قوله في بحث المناقضة وكذا ابطاله الا اذا كانت  
 متعلقا بدعوى او مقدمة بدعيتين اه فانه علم هناك ضمنا ان مطلق  
 المنوع انما تصح وتليق اذا لم تكن صحة متعلقاتها بدعوية اه اما  
 المطالبات فظاهرة واما الابطالات فلا جل حالها قد علمت  
 بالمقاسية وهذا القدر كاف في التكرار الضمني انه لما كانت  
 لفظ المنوع ههنا شاملا لمطالبات والابطالات كما فسق  
 كان المنع الذي هو المطالبة حاصلا في ضمنا وقد علم حاله فيما  
 سبق فجاء التكرار بهذا الاعتبار وكان ضمنا بدعوية جلية  
 الظاهر ان يزداد ولا بدعية خفية معلومة بالتنبية اذ لا يليق  
 منعها ايضا ويمكن ان يراد بالجلية المعنى اللغوية اي الواضحة  
 المكشوفة في ذاتها او بالتنبية كما ياباه قوله في الشرح اي  
 غير محتاجة الى التنبية اما في ذاتها او من حيث انها معلومة بالتنبية  
 ويمكن ايضا ادراجها في السلسلة وقد يقال ويمكن ادراجها في النظرية  
 المعلومة فتأمل عند من تلقى اليه الظاهر انه ظرف لقوله  
 اذ لم يكن اه بملاحظة جميع المتعلقات وقوله لان النظرية والبدعية  
 تعليل للتقيد بذلك الفرق وبيان للعلة المجوزة له بالنسبة الى  
 النظرية والبدعية فقط واما العلة المجوزة له بالنسبة الى اخوها  
 فتدركها ظهورها واما العلة الموجبة فبالنظر الى الكل ان لا يسلب  
 ايجاب تلك المذكورات عند مانع الصحة واللياقة كما لا يخفى  
 لان النظرية والبدعية اي نظرية المتعلقات وبديهيته فلا يرد

قيل معنى التكرار الضمني

فانما كانت معلومة بالنسبة الى  
 كانت سلسلة عنده فلا يخفى  
 وانما انما النظرية تتماثل بالبدعية  
 فلا يمكن ادراجها في السلسلة  
 وانما العلة الموجبة فبالنظر الى الكل ان لا يسلب  
 ايجاب تلك المذكورات عند مانع الصحة واللياقة كما لا يخفى

والمفاد ان المراد بالنظرية دعوى  
 والبدعية نظرية العلم  
 وبديهيته النظرية العلم  
 وبديهيته

عدم اختلاف بديهية العلم ونظرية باختلاف الاشخاص والازمان  
 ثم ان القضية جزئية فلا يرد البديهي الاول بان يقال انه لا يختلف  
 باختلاف الاشخاص والازمان كفاية بمجرد تصور الطرفين في جزم  
 الحكم فيه بل باختلاف الازمان فعلى هذا لو افاد قيد الزمان  
 فيما سبق بان يقال عند من تلقى اليه وقت المنع كان احسن  
 والاوان لم تكن كذلك بل كانت اما بدعية جلية او مسلمة او غير ملتزمة  
 بصحتها او نظرية معلومة فلا تسمع في البعض قيل ويقال المراد  
 من هذا البعض الثلاثة الاول من الاربعة كما ان المراد من البعض الثاني  
 هو الاخير منها وقد يقال المراد من الاول هو الاول ومن الثاني هو  
 الثلاثة الاخيرة وانت خير بان اصل الصحة ثابتة في الامور  
 الاربعة كلها بان يكون الفرض الامتحان المقصود منه اظهار الصواب  
 او تحصيل العلم بطرق متعددة او غير ذلك من الاغراض التي  
 لا تنافي غرض المناظرة وبعد اظاهر فالمقوله بان المنع لا يسمع في بعضها  
 غير مستقيم ويجوز ان يكون معنى قوله في البعض في بعض الآراء  
 بناء على انهم لا يجوز المنع لمثل الاعتقاد وبعضهم يجوزها لكن لا  
 يستحسنها الا انه ياباه قوله فالايجاب الكلي اه فالايجاب الكلي  
 يعني ان الايجاب المنسوب الى الكلي الى مجموع المركب من الصحة واللياقة  
 للسلب المنسوب الى الكلي المركب من الامور الاربعة المذكورة وهي  
 البداهة والتسليم وعد الاستدلال والنظرية والسلب الجزئي  
 اي السلب المنسوب الى الجزء فقط اي الى الصحة واللياقة للايجاب  
 الجزئي المنسوب الى الجزء الى بعض من الامور الاربعة المذكورة فالايجاب

بديهيته



الكلّي والجزئي والسلب الكلّي والجزئي بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الذي  
هو مستعمل المنطقيين حتى يرد انه ان اردت بهذه الالفاظ القضية  
الحملية فلا بد ان يكون الكلّية والجزئية باعتبار افراد الموضوع وان اردت  
الشرطية فلا بد ان يكون باعتبار الزمان وهما ان يمكن اعتبار شيء  
منها هذا وقد يقال انه يمكن الارجاع الى الحملية ومن ههنا عرفت  
ان السلب الجزئي عبارة عن عدم الصحة فقط المدلول عليه  
بقوله فلا تصح وعن عدم اللىاقة المفهوم من قوله او لا تليق لا عن عدم  
اللىاقة فقط فلا يتوجه ما قيل انه لو قال ههنا والسلب الكلّي للايجاب  
الجزئي لكان اشارة الى انتفاءها عند ثبوت البعض فقط لكان اولى  
لا يقال يصح السلب الكلّي اي انتفاء الصحة واللىاقة معا عند  
الايجاب الكلّي فلا يستقيم حمل السلب الجزئي على عدم الصحة  
فقط لا فانقول صحة السلب الكلّي لا ينافي السلب الجزئي  
فقوله لا تصح سلب للصحة فقط وان لم يرد عدم اللىاقة ايضا  
في الواقع لانه السلب الجزئي اي انتفاء الصحة فقط وانتفاء  
اللىاقة فقط المشان اليه بقوله فلا تصح او لا تليق للايجاب الكلّي  
اي عند ثبوت كل من الامور الاربعة المدلول عليه بقوله والاهذا  
فلا يرد ما قيل ان لو قال ههنا ايضا والسلب الكلّي للايجاب الكلّي  
ليكون اشارة الى انتفاءها معا عند ثبوت الاربعة لكان اولى  
او حمل الدليل على الاعم من اي حمل لفظ الدليل على الاعم  
فما صدق عليه الدليل ففيه استخدام اولى مقدمة مسلمة  
قد مر بيان المسلمات وهي ليست من المقدمات الضرورية القبول

ولذا يجوز البعض منهما كما سبق فلا يتوجه ههنا ما قد يقال  
انه من قبيل تعادل العام بالخاص يراد به ما والخاص لكنه لم اجد  
وجها وجها لا افراد الا ان يقال انه لا شعار كون التسليم بالنسبة  
الى السائل حيث قيد بقوله عند السائل فنضطر الى  
القبول اي تضطر تلك المقدمة السائل الى القبول بحسب سلامة  
الذوق على ما مر ما يقصد به تفسيره يمكن ان يعد التفسير  
بالتصوير اي تصوير مدلول اللفظ في ذهن السامع وان يفسر بالتعيين  
اي ما يقصد به تعيين مدلول اللفظ من بين سائر المعاني كما فسر به  
بعض شراح التهذيب فلهذا التعريف يصح ان يحمل على مذهب التفتا  
زاني وعلى مذهب الشريف الجرجاني والقصر على الاول يقتضيه في دفع  
ما قد يقال ان هذا المحل لا يخلو عن المحدثه حيث ذكر في المتن تعريف  
التفتا زاني وبقينه في الشرح على مذهب الشريف بان يقال وانما  
المراد تعيين ما وضع له فهو طريق اهل اللغة لكون مثاله  
الى التصديق وخارج عن المعرف الحقيقي اي عن تعريفه ولذا  
عملت عليه قوله واقسامه اي كما انه خارج عن التعريف فهو  
خارج عن الاقسام والافراد ايضا والمراد من الاقسام الاربعة  
التي ذكرت هو الحد السام والحد الناقض والرسم التام والرسم  
الناقص فان قلت هذه الاقسام ليست بمذكورة في هذا الكتاب  
قلت المعنى انها ذكرت تلك الاقسام والشارح لما قصد ان  
ينقل كلامه بلا تغيير اي بهذا القيد احضار صورة حاصلة  
اه فرق بعض المحققين بين اللفظي والتبسيمي بان الاول ما يقصد به  
به حال اللفظ ومعناه والآخر ما يقصد به

بفريان  
ما يقصد به تفسيره يمكن ان يعد التفسير  
بالتصوير اي تصوير مدلول اللفظ في ذهن السامع وان يفسر بالتعيين  
اي ما يقصد به تعيين مدلول اللفظ من بين سائر المعاني كما فسر به  
بعض شراح التهذيب فلهذا التعريف يصح ان يحمل على مذهب التفتا  
زاني وعلى مذهب الشريف الجرجاني والقصر على الاول يقتضيه في دفع  
ما قد يقال ان هذا المحل لا يخلو عن المحدثه حيث ذكر في المتن تعريف  
التفتا زاني وبقينه في الشرح على مذهب الشريف بان يقال وانما  
المراد تعيين ما وضع له فهو طريق اهل اللغة لكون مثاله  
الى التصديق وخارج عن المعرف الحقيقي اي عن تعريفه ولذا  
عملت عليه قوله واقسامه اي كما انه خارج عن التعريف فهو  
خارج عن الاقسام والافراد ايضا والمراد من الاقسام الاربعة  
التي ذكرت هو الحد السام والحد الناقض والرسم التام والرسم  
الناقص فان قلت هذه الاقسام ليست بمذكورة في هذا الكتاب  
قلت المعنى انها ذكرت تلك الاقسام والشارح لما قصد ان  
ينقل كلامه بلا تغيير اي بهذا القيد احضار صورة حاصلة  
اه فرق بعض المحققين بين اللفظي والتبسيمي بان الاول ما يقصد به  
به حال اللفظ ومعناه والآخر ما يقصد به



ذلك ايضا كما لا من تلك الحشية بل من حيث انه يزيل غفلة الخاطب  
 عن تلك الصورة الحاصلة في ذهنه كتحريف الوجود يكون الشيء  
 في الايمان فانه ان قصد به اعلام معنى هذا اللفظ لمن سمعه ولم  
 يعلم معناه كان تعريفا لفظيا وان قصد به تنبيه الخاطب على هذا  
 المعنى الحاصل في ذهنه غير ملتفت اليه كان تعريفا تنبيها وقد يقال  
 الفرق ان اللفظي احضار صورة حاصلة من حيث ان تلك الصورة  
 ما وضع له اللفظ واما التنبيه فهو احضار صورة مع قطع النظر  
 عن تلك الحشية فليتأمل من المطالب التصديقية قال بعض  
 المحققين لما كان المقصود من التنبيه حضور المعنى في ذهن السامع  
 كان في المطالب التصويرية كالحقيقي فعلم من التصديقية خطأ وانت  
 خير بان انه احضار الصورة من حيث انه يعلم به حال اللفظ كما سيج  
 ذلك المحقق فماله الى التصديق بان هذه الصورة حاصلة غير ملتفت  
 اليها مثلا كما ان مثال اللفظي الى التصديق بان هذا اللفظ موضوع  
 لذلك المعنى كل واحد منهما من المطالب التصديقية هذه  
 اي قوله وهما اجملة معترضة بين الشرط والجزاء  
 في المبادئ التصديقية المبادئ ما يتوقف عليه المسائل وهي اما  
 تصويرية وهي حدود الاشياء التي يستعمل في العلم واما تصديقية  
 وهي قضايا التي تتألف منها قياسات وكون هذه الجملة من المبادئ  
 التصديقية لا يخفى على ذي سلك سليمة من المبادئ التصويرية  
 لكونه تعريفا حقيقيا للفظي والتنبيه والاحسن ان هذين  
 الاطلاقين بالنسبة الى الدعوى الصريحة والضمنية وان صح

يزيل الغفلة كما ان اللفظي احضار  
 الصورة من حيث

ان يكون الاول بالنسبة الى تجرد السند وعدم تجرده والثاني بالنسبة  
 الى كون المعارضة ابطال الدليل او ابطال المدعى قيل وجه الاحتمالية  
 انه افاد معنى جديد غير منفرد عما سبق من اكثر الفساد  
 المبين وهو ما عدا ما نعتته وعدم الجامعة فانها لا يجزأت  
 ههنا فان التعريف اللفظي يجوز ان يكون اعم او اخص هذا عند  
 المتقدمين فانهم يجوزوا في التعريف الناقض ان يكون اعم او اخص  
 واما المتأخرون فلم يجوزوه اصلا كما بين في شروح التهذيب فولى  
 مذهب المتأخرين يجري ههنا عدم المانعية وعدم الجامعة ايضا  
 ولعل قوله قد تكرر اشارة الى هذا قد بر بناء على ان تعلقه  
 اي تعلق الحقيقي عام الى الدليل والتعريف بناء على انه مشترك  
 لفظي بين نقيضيهما فالنقل الذي تأييد لهذا المعنى وتعيين له  
 ويحتمل ان يكون المراد انه عام الى الدليل والتعريف لكونه مشتركا  
 معنويا بين نقيضيهما فعلى هذا يكون النقل المذكور اشارة الى  
 الاختلاف فتدبر والاطلاق كالاطلاقين لوثنى الاول  
 الثاني او اقر الثاني كالاول لكان اولى يعني ان الاحسن  
 ان يكون هذان الاطلاقان ايضا بالنسبة الى الدعوى الصريحة  
 والضمنية فلا يتعلق بهما اي لا يتعلق كل من الامور  
 الاربعة بالمعرفين للدليل المذكور في عدم تقاطع هذه الامور بالنقل  
 والمدعى عليين لحكم ما اى جزئين من دليل مثل قولنا القضاة مهيب  
 الامد لان الذهن يتبادر منه اليه على المعالين بكسر  
 اللامين اي على المستدللين ما به القصد والتحصيل الشاه

لانه اسد وكل المدعي  
 او معالين بفتح الامين مثل  
 قولنا القضاة مهيب



ان يقول ما به المقصد التحصيل الا انه قال كما قال للاشارة الى  
 ان التعريف الحقيقي يجب ان يكون بحيث يحصل به الصورة المقصود  
 حصولها ولا يكفي فيه مجرد قصد التحصيل ان كان تعريفا  
 لما علم وجوده في الخارج فذلك حقيقى قال العلامة التفتازانى  
 في التلويح ان الماهية الحقيقية قد توجد من حيث انها حقيقة  
 وما هي ثابتة في نفس الامر وتعريفها بهذا الاعتبار حقيقى  
 البته وقد تؤخذ من حيث انها مفهوم الاسم في متعلق الواضع  
 عند وضع الاسم وتعريفها بهذا الاعتبار البته انتهى وهذا  
 صريح في ان تعريف ما علم وجوده في الخارج من حيث انها  
 مفهوم الاسم تعريف اسمى لا حقيقى بخلاف ما يفهم من كلام  
 المصنف فليتأمل باعتبار الاشتغال على الذاتى والعرضى  
 الاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفيه تأمل فتأمل  
 انتقل الاسمى باقامه الى الحقيقى فديقال معناه انه يكون  
 حقيقيا باعتبار اسميا باعتبار اخر كما ذكرنا الا انه مع يكون  
 حقيقيا لا اسميا اصلا فالوظائف للجمع اما للمشاكله  
 او باعتبار الاضمحلال باللام او باعتبار المتعلقات وهما  
 الفسادات او اشتغالها على اللفظ المشترك فديقال  
 هذا الاشتغال لا يخرج التعريف عن الصحة بل يخرجها عن الحسن  
 كما قالوا فخرج عن الفسادات غير صحيح الا ان يحمل الفساد هنا  
 على الاعم من عدم الحسن مجازا القول ويمكن جملة على التغليب  
 ايضا فيكون مكابرة قد مر ما يتعلق بهذا في تصوير المجازة

واليه الى كون المنع حقيقة اثرية والاسناد مجازيا او كون  
 الاسناد ايضا حقيقيا والمجازي في الحذف باعتبار دليلها  
 اى باعتبار الارجاع الى دليل الصفري اما بالارادة او بالتقدير  
 لان الناقض اى ناقض التعريف وهو المنزه والاخرى  
 وان جاز كونه مانعا على ما سبق ويجوز تعلق المنعين بصفريهما  
 الاولى ان يقول ويجوز تعلق المنعين بمقدمتين ضميتين لصفريهما  
 بلحق ان يقول ويجوز تعلق المنع الى مقدمة دليل صفريهما فان البيان  
 المفاسد دليل الصفري كما الى صرح به انفا فليتأمل تكون صفريهما  
 مشيرة اليها انما هو دليل الصفري لا الصفري كما لا يخفى لكن  
 على تقدير تسليم الاولى اى المقدمة الاولى عند منع الثانية وذلك  
 لانه لو لم يسلم لزم اعتراف فساد التعريف من حيث لا يشعركالا  
 يخفى هذا وانت خبير بانه يجب ان يسلم المقدمة الثانية ايضا  
 عنه منع الاولى لما ذكر الاله لم تعرض له احالة على المقاسية  
 وقد يقال المراد بالاولى هو الاولى في تعلق المنع بيان الغرض  
 اى مستند به فهو اشارة الى ان هذا المنع لا بد له من سند وهو بيان  
 الغرض وذلك لان مضمون كبريها للاشتغال يقال منعه بالانكار  
 فلا بد له من الانصار وليس السابق كاللاحق لم لا يجوز ان الاول  
 كيف ان الغرض ليس ايراد تعريف جامع اه ومثال الكل انما هو  
 منع الكبرى مستند بهذه الاسانيد وما قد يقال ان مثال الكل  
 ان نقضك هذا نقض لا يضرنا لانه واد على تعريف لم نقصد  
 جامعيتها وما نعتبه بل نقصد ان تعريفه وكذا ما نقل عنه هنا

جميع البيان التعريفى



ط  
واعترف عليه ايضا انه لو كان نقض التعريف ايضا باعتبار الدعوى الضمنية وهو مخالف لما قال الناضل العظام في شرح القضية  
من انه يتصور المناقشة في التعريف بلا اعتبار حكم معني بان يقال ما هو الغرض من التعريف عند التوصل الى التصور لم يشر عليه

ان كل ان لا يمكن هذا منع لا يضرب في رد على مقابلة لم ندعيها  
فليس يصح لانه يستلزم ان لا يكون هذا رد فاعا بل دفعا او رد فاعا تحريم  
المعروف لا يمنع الكبرى والكلام فيه وهو ظاهر قال في الحاشية  
اي تعلق المنع بالكبرى على مذهبهم ظاهر لا يحتاج الى البيان انتهى  
اشارة منه الى ان هذا المنع لا يحتاج الى السند كالسابق  
في السند سيظهر وهو انما ان يقال كيف والحال ان استعمال المشترك  
بالقرينة جائز ويقال لم لا يجوز ان يراد منه كل واحد من معانيه  
على حدة على سبيل الانفراد فانه يصح استعمال المشترك  
وان كان بقرينة وقتى عليه الاشتغال على المجاز بصورته ان يقال  
لازم ان كل ما هو مشتمل على المجاز فهو فاسد وانما يكون فاسدا اذا لم يكن  
دلالة المجاز على المراد واصحها وهو مذهبنا ان يقال ان اردت ان  
هذا التعريف مشتمل على المجاز بل لا يظهر قرينة على ان المراد بالاسم  
منوعة وان اردت اشتماله مطلقا فالصغرى مستلزمة لكن الكبرى  
منوعة  
قائل اشارة الى ان التزديد الثاني غير جار ههنا  
بل يحوى الاول مع تيزيد زيادة الظهور على القرينة او اشارة الى مقاسمة  
الالفاظ القرينية بالنظر الى مقارنتها للتفسير كان يقال لازم ان كل  
ما هو مشتمل على الغريب فاسد وانما يكون فاسدا ان التزديد  
بالتفسير وهو مذهبنا وعليه فخص بصور التزديد ومستندهما  
معلوم مما مر في نقض الدليل فيقال في منع الصغرى لانه  
يستلزم التسلسل وانما يستلزم لو لم يقتر فيه كذا الكمية مقتر  
وفي منع الكبرى لازم ان كل ما يستلزم التسلسل فهو محال لجوز

٢٨  
ان يكون من الاعتبارات او غير المجتمعة او المعدومات لكن الاول  
قد مر وجه الاول في نقض الدليل قد مر تفصيله اي في نقض  
الدليل وقيل القياس الاشتغال الاشتراك فتبصر قد مر الكلام  
فيه واعل المراد بالكلام هو الكلام الذي اوردته في نقض الدليل عند  
قوله والنقضان التحقيران حيث قال لكنه في قوله النقض بالنقض  
كلام وقوله فتذكر اشارة الى ما اشار اليه هناك بقوله قائل  
قائل ولا تقصر والاحسن انه الخ وجهه عطفا على الاصل  
وظهور مقابلة النقيضين لم يوج اذ لو عطفت على دليل المعطوفات  
لزم اختصاصها ببعض دون بعض على منع صغرى الاول  
فيه لطافة وتخوير اجزاء التعريف وهو بتعيين المراد منها هذا في القياس  
الثالث سين الاولين والرابع او بتعيين المذاهب وهذا في القياس  
الثالث قرينة دالة على المراد صارفة عما حملها عليه الناقض اذ لو  
لم يكن هذه القرينة يتبادر الذهن الى ما حملها عليه الناقض فلم يفد  
التخير لان اجزاء التعريف يجب حملها على المتبادر واقا  
تغيير فغير جيد قد يقال بل هو غير صحيح اقوال قد يكون  
على الغرض كما مر في تغيير المدعى والنقل والاحسن ان يجعل  
جميع هذه التغيرات الثلاثة اساسا دون وظائف مستقلة ووجه  
الاحسنية انها لو كانت اساسا لم يكن فيها تأثير الغضب واقا  
اذا كانت وظائف مستقلة فيكون غصبا وهو وان كان جائزا  
حسنا ولو بلا ضرورة الا ان الاحسن تركه عند وجود وجه وجبه  
وما يقال ان وجه الاحسنية سهولة طريقة المنع على الاستدلال



ط حيث قال ثم ان كلام الصريح حسن جعل تلك التحويلات وظائف برأس بدون اعتبارها لسانيد وادلة لمن التحق  
ان الوظيفة المخلوقة ان تكون مقابلة او اطالا او اثباتا في ذلك التحيز وظيفة لا يتخلو عن هذه الثلاثة فيكون التحويلات  
المذكورة اما لسانيد تلك المنوع او ادلة للمعارضة الجارية فهذه او ادلة للدعوى فلا يكون وظائف برأسها بدون اعتبار شيء منها

لان التحويلات اذ كانت وظائف مستقلة تكون استدلالا فيعلق  
بها المنع فخلت بامل ثم ان كلام المص انما يشعر بحسن جعل تلك التحويلات  
وظائف مستقلة بدون اعتبارها مثلا او ادلة للدعوى الضمنية  
اذ كانت عند منع تلك الدعوى مثلا لا يحسن جعلها وظائف  
برأسه بدون اعتبارها لسانيد او ادلة كما لا يخفى فلا يريد ما قد يقال  
ههنا انه يشعر بذلك ولكن التحقيق بخلافه فغنيه وفي  
الحسن اي في جعل مجموع هذه التحويلات لسانيد مجموع منوع المقدمات  
وفي الحسن الدليل عليه الاحسن ما لا يخفى من الثقل اما الاول فلان  
هذه التحويلات لا تجزى في شيء من الكبريات المذكورة مثلا فلا تجزى  
فيها على غير الجوى فيها واما الثاني فلان تحوير الاجزاء والمادة يدور  
المقاسد بأسرها واما تحوير المعرف فلا يدفع بعضها وهو الاشتراك  
والاستزام فغلب ما يدفع على ما لا يدفع الى التعريف  
سواء من الناحية والصواب الى التعريفين الحقيقي والاسمي  
بل اراد بذكر الانسان اه كانه دفع لما يكاد ان يتوهم من انه اذا المر  
يقصد بالقول المذكور الحكم على الانسان في الحاجة الى ذكر الانسان  
فليس بين المحدود والمحدود حكم اي حكم صريح وبالفعل  
لا انه ليس بينهما حكم اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فان صلاحية الحمل  
بينهما من الضروريات لانه من قبيل حمل الشيء على نفسه وهو  
من اجلي البديهيات لا خفا فيه لاحد من العقول فضلا عن الفضائل  
فلا حاجة الى ما يقال انه من قبيل نفي المعلوم واردة اللازم يعني  
لان الله في حكم بين المحدود والمحدود انهم على ان الحكم ليس ملزوما

لكن

ط وهو ما قاله المحقق الرواني في شرح تهذيب التفاتنا من ان الحق بالذات من التعريف التصوير ولا يلزم من ذلك  
ان لا يكون محمولا بل جميع اصناف المقول في جواب ما هو واي شيء هو المقصود من التصوير ضرورة انها من المطالب  
التصويرية مع انها تتحمل على المسئول عنها في الجواب

للمناظرة لاختلافها عنه كما ههنا ولا حاجة ايضا الى ما قيل من انه  
مبنى على غير الحقيقة لا على التحقيق كان حكما فانه يكون  
مع تعريفا لفظيا وهو من المطالب التصديقية كما مر فلا توجه  
به اي واحد من المنوع والمعارضة قد يقال اراد بالمناقشة ههنا  
المناقشة المقتضية للحكم والافاعترف بتوجه النقص به كما  
سيعترف بتوجه المعارضة المنقولة من السيد الشريف فان  
قلت فاذا لم يتصور الحكم في التعريف فكيف يتصور تعلقاتها به  
قلت ان الفساد يطلق على معنيين احدهما عدم مطابقة الشيء  
لما في نفس الامر سلفا او الثاني عدم مطابقة الحكم للواقع وتعلقها  
به باعتبار المعنى الاول فيكون الفساد فيه بالنظر الى عدم مطابقة  
الصورة الذهنية للصورة الخارجية او المفهوم الذي يتعلقه الواضع  
واما باعتبار المعنى الثاني فلا يتعلقان به بل بالدعوى  
الضمنية الا ان يعتبر الخصم اه قال الفاضل العصامي في  
شرحه للرسالة العضدية وانا اقول يتصور المناقشة في التعريف  
بل حكم ضمنى بان يقال ما هو الغرض من التصور لم يترتب عليه جميع افراد  
عن جميع ما عداه الى غير ذلك فائ قل هذا اه اي التقييد بمثل  
مبنى على جوار نزع الرسمية واللازمية اذ قال المعرف هذا التعريف  
رسم وهذا الجزء خاصة لازمة وقد يقال الظاهر ان يقال هذا  
بناء على ما قيل من جوار كما نقل عنه ههنا لما قيل لا بداه فله  
انه لا دخل له في المقام فان الكلام في منع الدعوى الضمنية المذكورة  
لا في نقض التعريف وما يقال ان المنع بالنظر الى الثلاثة الاخيرة

اشارة الى ان المناقشة في التعريف  
من الاقسام الضمنية لا الجارية



بالمعنى الاعم اى الشامل للمناقضة والنقض والمعارضة فليس  
 بمفيد فان قولهم هذا ليس الا فى نقض التعريف لا فى نقض المدعى  
 وقد يقال ان الكلام مبنى على المقايضة المنع على النقص وفيه انه يستلزم  
 لزوم الشاهد فى كل منع وبطلان المنع المجرد فقامل نقل عنه انه  
 اشارة الى انه ليس يلزم الشاهد على الاطلاق بل اذا لم يكن من البدييات  
 المحلية انتهى وقد يحتمل ان يكون اشارة الى ان قولهم لا بد ان يكون  
 مادة النقص من المحققات ليس على اطلاق بل اذا كان التعريف  
 للماهية الحقيقية واما اذا كان للاعتبارية او الفرضية او للاعم  
 فلا يلزم ان يكون مادة النقص من المحققات وقد يقال ان قولهم  
 من المحققات اعم من المحققات الخارجية والاعتبارية فانه يشترط  
 التحقق الاعتبارية بمادة النقص اذا كان المعروف من الامور  
 الاعتبارية ولعل الامر بالتأمل اشارة الى هذا اقامل وقد  
 يقال وجه التأمل ان هذا التعليل انما يجرى في الاولين من الثلاثة  
 الاخيرة دون المثلث مع ان الدعوى عام الى الثلاثة وفيه  
 ان تخصيص الجريان بالاولين تخصيص الجريان بالاولين محقق  
 بلا مخصص لان رفع المحذورات ونقل عنه التعليل  
 لا مكان الاثبات ونقل عنه ايضا انه بالنظر الى المدعاوى  
 الثلاثة الاول واما الثلاثة الاخيرة فعلى عدم الدليل ومنها  
 يقتضى كونه بالنظر الى الثلاثة الاولى فقط قوله لان حاصله  
 يرجع الى لان حاصله يرجع الى الاصطلاح او الى  
 اللغة فامر بما هو فى اللفظ اذا وضع فى اللغة اذا وضع

على ان يكون المدعى في المنة  
 كونه

او في الاصطلاح المفهوم مركب فما كان دافعا فيه كان ذاتيا له وما  
 كان خارجا كان عرضيا له فتحدد المفومات الاعتبارية في غاية  
 السهولة بخلاف الحقائق الموجودة يجوز عطفه على الاثبات  
 قد يقال يجب عطفه على ابطال الشاهد بناء على ان التحرير لا يكون و  
 طيفه برئاسة فالغرض منه انما هو اثبات تلك الدعاوى  
 وفيه تغليات حيث ارجع الضمير في قوله واثباتها الى الدعوى  
 الست مع ان ابطال الشاهد لا يجرى الا في الثلاثة الاخيرة تأمل  
 وايضا تحرير المعرف لا يشترط دعوى العراء عن الفاسد فاعتبر التغليب  
 بالنظر الى البواقي وايضا تحرير مادة النقص لا ينفع في العراء عن  
 الفاسد ففيه ايضا تغليب فتأمل خوط القتاد للخط ان  
 يقبض على اعلى الشجرة يتردد عليه الى اسفله والقتاد شجر شوكة  
 يقال له بالتركي مغيلون واذا اشتد صعوبة الامر يقال دونه  
 خوط القتاد فهو ضروب الامثال فيكون اصعب منه يقال  
 في هذا التفرع تغليب اذ لا يلزم ذلك على تقدير ان يكون ذلك بمعنى  
 عنده كذا فربعض المحققين لعل المراد به السيد الشريف  
 حيث في خاشية على شرح الشمسية وفي شرحه للمواقف تحديد المفهوم  
 ودفع الاشكالات الواردة عليه في غاية السهولة واما تحديد  
 الحقائق ودفع الاشكالات الواردة عليه في غاية الصعوبة دونه  
 خوط القتاد فان الحقائق الموجودة يتعسر الاطلاع على ذاتياتها  
 والتميز بينها وبين عرضياتها تعسرا تاما واصل الى حد التعذر لان  
 الجنس يشبه ما يعرض العام والفصل بالخاصة انتهى لتوقف

في غرضه انما الغرض من الاثبات ابطال  
 ان هذا بالنظر الى ان كل



هذا الخبر هذا مبني على ما اشتهر فيما بينهم ان الدور يستلزم التسلسل  
والا فلا يتم التعريف اذ لا يلزم من توقفة على المعرفة الا الدور  
على ما اشرنا اليه فيه تغليب اذ لم يشتر في الاشتراك  
لكن في هذه التصورات مسامحة حيث جعل قوله ان تعريفك هذا  
غير جامع وامثاله دليل للمعارض وليس كذلك بل هو نقيض مدعى  
المعرف كما لا يخفى ودليله ما ذكره في الشرح فالتصوير العادي  
عن المسامحة ان يقال وهو ان الفرد الفلاني داخل فيه مع انه ليس من الافراد  
او جزؤه هذا يتوقف على المعرف مثلا او جزؤه هذا مشترك  
وكل تعريف هذا اشانه غير جامع او غير مانع او مستلزم للتسلسل  
مثلا او مشتمل على المشترك مثلا في بعض التعريفات وهو  
الحديث التام بناء على ما سبق من قوله لو حدا تاما وقد يقال انه  
يجري في الحد مطلقا وانت خير بان الثاني من الثلاثة الاول يجري  
في الرسوم ايضا ولعل قوله فلا تغفل اشارة الى هذا ويقال  
انه اشارة الى ان جريان الابطال في الحد التام انما يتصور بعد  
العلم بالذاتيات والفرقة بين الاجناس والاعراض وهو صعب  
من خروط القتاد وجوز بعض المحققين حيث قال في شرح  
المواقف وكذا يتجه على الحد النقيض والمعارضه فاذا قيل مثلا  
العلم ما يفتح من الموصوف به احكام العقل يقال هذا منقوض بالعلم  
بالواجبات والمستحلات ويقال ايضا هذا معارض بانه الاعتقاد  
المقتضى يكون النفس انتهى ملخصا ان يعارض الخصم على التعريف

مطلقا

مطلقا كما هو الظاهر من عبارة السيد في شرح المواقف غير  
المعارضه السابقة اه فانه لا يتصور ههنا تقدير الدليل  
مثل النقيض اه اي في عدم اعتبار الدعوى من المعرف او في كونها حقيقة في  
فانها على راي الشريف مشترك بين مقابلة الدليل وبين مقابلة التعريف  
بالتعريف كما ان النقيض على راي بعض الافاضل مشترك بين ابطال  
الدليل بالشاهد وبين ابطال التعريف مطلقا اما الاطلاقات  
بمعنى الاستعمال اي حال كون ذلك النقيض مستعملا على راي بعض  
الافاضل وهو استعماله حقيقة وبالاشتراك واما من الاطلاقات بمعنى  
عدم التقييد اي سواء كان التعريف حقيقيا او اسميا او لفظيا او تنهيا  
المقتضى يكون النقيض اذ النفس تضطرب لتحصيل العلم بشئ ويتزلزل  
فيه حتى يحصل ذلك العلم لانه اذا سلم لعله تعليل لكونه معارضا  
التعريف وظيفه متوجهة والا فلا اي وان سلم حديثه ل منعها  
فلا يبطل حديثه هذين الحدين الحد ههنا بمعنى المعرف مطلقا  
لا بمعنى ما يقابل الرسم فانه يستعمل بذلك المعنى ايضا كما صرح به الشريف  
في خاشية الصفري بالاسانيد السابقة يقال هي التعريفات المذكورة  
في جواب المفاسد الاربعة قال بعض الفساده الفرق بين هذا  
القول وبين ما سبق هو ان المعلن على هذا هو الخصم للمعرف بخلاف السابق  
لان متعلقاتها صادرة عن المعرف البتة فلا حاجة للتناقض الى  
وضع الدعوى بل لا يمنع بان ملتزم عند المعرف قد يقال فيه انه ان ارد  
بالصدور الصريح فلا شبهة في عدمه وان ارد به الصدور الضمني  
فلا فرق فيه بين الثلاثة الاول وبين الاخيرة فان قلت قد ينشأ غلط

سكون

حديث

يقع



يدل على صدور تلك الدعوى كان يقال يحده هذا اذ ان وما يؤدى  
مؤديه قلت ذلك نادرجد القول البتة ويقال ان المعروف لا بد ان  
يعلم ان هذا التعريف لا بد ان يعلم ان هذا التعريف حد اذا كان عنده  
حد ان هذا الجرح جنس وذلك فضل فلزوم ان يكون ملحوظا وملتزما  
عنه فهو صاد ر عنه ضمنا بخلاف الثلاثة الأخيرة لجواز ان يكون  
المعروف ملتزما لجامعيته وما نعيته سبب من الاسباب ككونه  
توطئة لبحث اخر وكذا يجوز ان يلتزم العراء عن الاشتراك والمجان  
لوجود القرينة والشبهة فيكون المنع غير مضر له فيحتاج الى وضع  
الدعوى برأسه على القول المرجوح وهو ما اشار اليه  
بقوله وجوز بعض المحققين اه ويحتمل ان يكون المراد به ما اشار  
اليه سابقا بقوله قال بعض الفاضل في تعليقاته على الاداب  
المسعودى انه مشترك بين نقض الدليل ونقض التعريف  
لكن فيه ما فيه نقل عنه انه اشارة الى ان لفظ الصواب  
ليس في محله اذ الاحتياج الى الملاحظة والتقدير او الى  
البناء على المرجوح او الى التشبيه لا يستلزم البطلان في المذهب  
السابقة حتى يكون هذا صوابا وقوله فتأمل فيه اشارة الى الجواب  
بان الذهاب عن الفاضل الى المفضل بمنزلة الخطأ عند  
الفاضلين وبان لفظ الصواب بمعنى الاصوب وعليه  
فقدس في جمع الواو مع الفاء نظر متعلق بهما اي قوله اذا  
اعتبر الدعوى اه قيد لكل من المنع والمعارضه والنقض  
الاجمالى الشبهى قد يقال انما لم يرد بين الشبهى والحقيقى

كما في باب التعريفات لعدم القول ههنا بكونه تحقيقيا ثم ان  
تأخير عن قوله اذ اعتبراه يدل على انه لا يحتاج الى اعتبار  
الدعوى في باب التعريفات يجوز تعلقه بهما اي تعلق قوله  
بخصوص الفساد بالنقض والمعارضه يعنى الظاهر انه متعلق  
بالنقض فقط لكنه يجوز ان يتعلق به وبالمعارضه ايضا  
لان المعارضه ههنا عبارة عن اقامة الدليل على عدم صحة التقسيم  
ولاريب في دلالة خصوص الفساد عليه وكذا كون قسم  
الشئ قسما منه قسم الشئ ما كان مقابلا للشئ ومندرجا تحته  
تحت شئ اخر وقسم الشئ ما كان مندرجا تحته واخص منه مثلا  
كل واحد من الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق قسم للآخر  
وقسم من الحيوان المطلق ومعنى كون قسم الشئ قسما منه هو  
ان يكون ذلك الشئ قسما له في الواقع وقد جعلته انت قسما منه  
ومعنى كون قسم الشئ قسما له عكس ذلك اي النقض انه  
لو قال اي النقض والمعارضه التحقيقان كان اظهر قد مر  
بيانه اي بيان تحرير المطلق المدلول عليه بالمقيد او بيان مثل كل من  
التحريرين والافلم يسبق بيان تحرير المقسم وتحرير الاقسام بعينها  
ومنع الصغرى اه فالوظائف الموجهة لصاحب التقسيم الحقيقي  
باستبار النقضين عشرة حاصلة من ضرب الاثنين في الخمسة ولصاحب  
التقسيم الاعتبارى باعتبارها اثني عشر وظيفة حاصلة من ضرب  
الاثنين في الستة ومنع الكبرى القائلة اه قد يقال في تخصيص منع  
تلك الكبرى للتقسيم الاعتبارى نظرا لانه يجوز منعها في الحقيقي



ايضا مستندا بان كل تقسيم كذلك انما يكون باطلا ان لو كان المحصر فيه  
 عقليا او قطعيا وهم من بل هو استقراي هم هنا وهو لا يبطل الا عند تحقق  
 تلك المادة وهو ليست بتحقيقة ومستندا يجوز عدم حاصرية  
 التقسيم اذا دل القرينة على عدم قصد المحصر لكن مشروط باظهار  
 القرينة اي كمنع الصغرى مع الوظائف السابقة يعني ان عدل  
 ايضا هو منع الصغرى والوظائف السابقة معا فافهم المذكور  
 اي المذكور مع المناقضة لانه المذكور فيما سبق من المقسم  
 والاقسام من تحريرها اي كمن من قبل وضع الضمير المرفوع موقع  
 الجور كما نقول ما انا كانت فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض  
 ولذا ذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع  
 المرفوع وبعد عسى ضمير منصوب واقع وقع المرفوع في جميع  
 الاحوال اي جميع الوظائف المذكورة وفيه انه اما ان يتعلق بهما  
 او بالاول او بمعنى التشبيه المستفاد من الكاف والكل غير صحيح كما لا  
 تخفى فالصواب ان يقال فاما الاولين ويفسر الضمير بالتقسيمين  
 على تقدير التصديقية ويفسد قوله كالاولين بالتقسيمين على تقدير  
 التصوريته فيلحق قوله في جميع الاحوال راسا اذ قوله في الاولين  
 يؤدو اياه مع زيادة المنع اه يعني ان الوظائف الموجهة  
 على تقدير كونها من المطالب التصديقية المنع المجاز اللغوي  
 والمعارضة التقديرية باعتبار الدعوى وبدون ذلك والنقض  
 الشبيه فيكون الوظائف على هذا خمسة تمنع الدعوى المعترضة  
 ومعارضتها والنقض الشبيه ومنع نفس التقسيم ومعارضته

بمعنى التشبيه او ان يحذف  
 قوله في جميع الاحوال مع

هذا

هذا فظهر ان ما قيل من ان قوله مع زيادة المنع اه ليس على ما ينبغي  
 فالاولى ان يقول بدله الا ان المنع المجازي اللغوي والمعارضة  
 التقديرية لا يحتاج فيهما الى اعتبار الدعوى الضمنية ليس على ما  
 ينبغي جارهما يعني ان الصواب حمل جميع الاعتراضات الموردة  
 على التقاسيم على وضع الدعوى ابتداء بلا استثناء وبعض الاعتراضات  
 كما استثنى في التعاريف فان فيها مانعا من حملها عليه وتقسيمه  
 التقييدات اه يعني ان كنت مقيدا او مخصصا في الكلام الصادر  
 منك فالوظائف الموجهة من الخضم المنع المجاز اللغوي والمعارضة  
 التقديرية باعتبار الدعوى مثل كون التقييد او التخصيص صحيحا  
 والنقض الشبيه بخصوص الفساد مثل الابهام خلاف المرام  
 واما الوظائف الموجهة من صاحب التقييد والتخصيص ففي  
 التقييد والنقضان وتحرير المقيد والمقيد والمخصص وتغيير  
 التقييد والتخصيص ومنع الصغرى القائلة بان تقييدك  
 او تخصيصك يوهم خلاف المرام ومنع الكبرى القائلة بان  
 كل ما يوهم خلاف المرام فاسد واماني المناقضة فانبات الدعوى  
 الضمنية اما بالادامة او بالابطال او بالتحرير والتقييد هذا  
 ولا يخفى ان المنع والمعارضة لا يتوجهان عليهما بلا اعتبار الدعوى  
 الضمنية كما يتوجهان على التقسيمين فقوله في جميع الوظائف  
 السابقة من الطرفين محل تأمل فتأمل ولعل الصواب السابق  
 لبعض الفضلاء جارهما ايضا فافهم لكن باعتبار ان  
 الغير الصريحة متعلق بقوله ويحتمل ان يكون التخصيصات المحمرة

والمخصص



للاظهار الغير الصحيحة والصحيحة لعل المراد بالانظار الغير  
الصحيحة الوظائف الغير الموجهة وبالصحيحة الموجهة يعنى  
اجتهاد وافي سياسك حتى ينكشف لك الموجهة بتوفيق الله  
تعالى والطاقة العيمة اى فى تحرير المدعى والمقدمات اى فى  
بيانها وتقديرها لكن لو قال فى تحرير الدعوى كان اولى وايضا  
الاولى الواو بدل او كما لا يخفى وبعد فيه تأمل فامل ويجوز  
ان يكون المراد بها الدلائل على ان لا يكون التحويلات بمعنى المحركات  
بالكسر ويحتمل ان يكون قوله التحويلات بمعنى المحركات بالفتح ويكون  
المراد الدعوى وقوله والتحقيقات بمعنى المحققات بالكسر  
والمراد الدلائل مطلقا وانما يسمع اذا كان فى اللفظ اجمال  
او غرابة يرد عليه ما يدل عليه قوله فى الاغلب اجمال اى اشتراك  
اذ التردد فى الفهم انما يلزم فى استعمال المشترك واما الالفاظ المجازية  
بلا قرينة فانما اللازم فيه تبادر الحقيقة الغير المرادة قال بعض الفضلاء  
فى حواشى شرح الشنسية عند قول الشارح العلامة فهو المشترك  
اى بالنسبة الى المجموع وبالنسبة الى واحد يسمى مجازا فان قلت فالجواز  
غير داخل فى الاجمال والحال انه يجوز الاستفسار فيه ايضا قلت  
الاستفسار فيه اما بالنظر الى المعنى الحقيقي والمجازى فلا يجوز واما  
بالنظر الى المعنى المجازى فداخل فى الاجمال اذ المجاز موضع للمعاني  
المجازية بالوضع النوعى على ما تقرر فى محله او غرابة وهى على ما فسره  
العلامة التفاتنا الى فى المطولة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى  
ولا ما نوسة الاستعمال وقال هو التلويح والشريف الجواز فى تعريفها

عن غير الموجهة

ان الحمل ما خفى المراد منه لنفس اللفظ سواء كان لتزلف المعاني المتساوية  
الاقدام كالمشترك او الغرابة اللفظ كالمعاني المتساوية من معناه الظ  
الى ما هو غير معلوم فتوجه الى الاستفسار ثم الطلب ثم التأمل كالصلوة  
والزكاة والربا فعلى هذا تدخل الغرابة فى الاجمال فلا يحسن التقابل  
الا ان يقال ان هذا المعنى للحمل اصطلاح الاصوليين والمراد ههنا  
ما هو غير مصطلح الاستبهام قال بعض الافاضل لعله بمعنى  
الابهام زيدت السين للمشكلة وجعلها للاعتقاد مسامحة  
والاى وان لم يوجد الاستبهام فالاستبهام بجامع وتعت وفيه  
ما فيه وفيه ايضا ان كونه تعنتا لم يجوز ان يكون لغرض صحيح على ان  
التعنت لدفع التعنت مشروع كما نقل عن الخلاصة فلا ينافى الحسن بل هو  
عين الحسن وتعت فى القاموس جازم متعنتا اى طالبا لذاته  
اذ يأتى السائل بهذا اى بالاستفسار وفيه انه ان اريد الاتيان  
بالفعل فهو مضموم وان اريد بالقوة فهو مسلم لكن كونه مقوتا لغائرة المنا  
م الا ان يقال انه اراد كونه مقوتا بالقوة بيان ظهوره الاولى  
ان يقول بيان معناه اذ الاستفسار طلب المعنى المراد من اللفظ  
لعدم ظهوره او القرائن اى او بيان القرائن الدالة على تعيين  
المراد اما بالنقل كما اذا استدلت بقوله تعالى حتى تنكح زوجا  
غيره فقيل بالنكاح فانه يقال الوطئ لغة وللعقد شرعا فيقول  
وهو طئ فى الوطئ لا تنفاه الحقيقة الشرعية او فى العقد لهما  
الحقيقة اللغوية او تقول قرينة الاسناد الى المرأة تعيين احدهما  
فانه للوطئ لا يسند اليها وعلى هذا التقدير فقد منع الاجمال



وفي دفع الاجمال طريق اخر ذكرناه في حاشيتنا على الرسالة الصلح  
كبرى وان عجز عن ذلك كله فالتمسير اه كما اذا قلت  
بان به البطلان فيكون باطلا فيقال ما معنى بان فانه يقال بمعنى ظهر  
والفضل فيقول المراد ظهر وان لم يفهم منه في الواقع لكن فيه  
قائل قال استاذ استاذنا يوسف العتاتي عليه رحمة الباقي لعل  
ذلك الشئ انه بعد العجز عن الامور الاربعة لا يبقى شئ يصلح  
التفسير ولعل قوله قائل اشارة الى دفع هذا البطلان المراد بما يحتمل  
اللفظ في غير التعريف وان لم تكن قرائن قد برأته وانما  
قيل في الاغلب اه لا ادرى وجهها في تأخيرها الى هنا بل محله قبل  
قوله والجواب عن الاستفسار والاخرى اه قال استاذ  
الاستاذ هذا مخالف لما عليه المحققون من جميع الاعتراضات  
راجعه الى منع او معارضة والالم يسمع وعدمها الاستفسار  
مطلقا انتهى قال الشارح في الحاشية ههنا وانما قلنا على الاخرى  
لجواز كون ذلك الاستفسار مناقضة على دعوى ضمنية ويكون  
البيان اثباتا لتلك الدعوى ولا يبعد كل البعد ان يكون معارضة  
عليها انتهى وما ينبغي اي يليق بحسن مراعاة وانما كانت  
مراعاتها مستحسنة لا واجبة لانه ليس يلزم من تركها فوات غرض  
المنافعة يقينا عن الاجاز وهو ان يكون اللفظ المعبر به  
عن المقصود ناقصا عن اصل المراد وافيابه والاطناب ان يكون  
اللفظ زائدا عليه لفائده لئلا يكون يلوح الى ان الاجاز  
اذ لم يكن مخلا بالفهم فالظاهر انه لا يأس كما اذا كانت المخاطب

بليغان كما هذا وثانها عن الاطناب اي الاحتراز عنه  
واما الاحتراز عن الاخلال والتطويل فواجب لانهما مفوتان  
لغرض المناظرة يقينا والافحام اي ولئلا يلزم لفحام  
المعلل في مقام يقتضي الواقع عدمه فيفوت فائده المناظرة اذ لو  
اعترض السائل بما ليس ورد على كلام المعلل بناء على عدمه  
فهمه وتعرض المعلل لدفعه لغفلته فزده السائل وعجز المعلل  
او عجز اولاه عن دفعه لزوم اخامه مع ان كلامه هو الصواب  
لا يحوم حومه شئ فضلا عن وروده ولا يأس بالاعادة  
الملازم للسوق والذوق ان يقول ولا يأس بمطالبة الاعادة  
لاجل الاستفادة اذا الدخل في الكلام قبل الاستفادة اشنع  
من مطالبة الاعادة لما لا دخل له في المرام وهو اظهار  
الصواب عن الضحك ورفع الصوت وامثالهما كتركيب  
اليد واظهار البطش والشدق وما يدل على السفاهة قال في الطريقة  
المحمدية وفي الخلاصة القوية والحيلة في المناظرة ان تكلم متعلما  
مسترشدا وتكلم على الانصاف بلا تغت يكره وكذا اذا تكلم غير  
مسترشد لكن على الانصاف بلا تغت فان تكلم مع من يريد  
التغت ويريد ان يطرحه لا يكره ويحتال كل حيلة ليدفع  
عن نفسه لان الحيلة لدفع التغت مشروعة قال روح وسفت  
قاضي الامام يقول ان اراد تحجيل الخصم كيف رأيت في موضع  
اخر وعندى لا يكمن ويخشى عليه الكفر انتهى بالمقال  
اي في المقال من اوصاف الجهر بالباطل من الجهر فغية مبالغة



ذم للاهل وزيادة تحقير وتفجير لانها الضمير راجع الى  
الضحك ورفع الصوت باعتبار الصفة يسترون بذلك  
اي بالضحك ورفع الصوت جواب سؤال يكاد يقع في قلب المخاطب  
وهو السؤال عن شأنهم بهذه الاوضاع لئلا يشغل ذهنه  
بجلالة قدر الخصم والاحتشام فيسقط حدة ذهنه ودقة فكره  
ويقوت المرام من الكلام ان لا يحتجب والحق ان من اخلص  
غرضه لا يبالى به بقلبه فالوجدان الاستحقاق بنا في الاظهار  
استحقاق اي عنه حقيرا بالادغام متعلق اما  
بيئوا او بالضعيف فأتى في الفرق  
وعلى التوكل وبه الاعتصام  
تمت الكتاب





